"كِتابُ سيبويه"
بتحقيق عبد السلام هارون
مَلحُوظات ومآخذ

أ.د فوزي حسن الشايب
جامعة اليرموك – إربد
الأردن

إنّ "الكتاب" المعروف بين الناس بـ: "قرآن النّحو"[1]، لِعَلم الأعلام، وإمام الأئمّة؛ و" أعلم المتقدّمين والمتأخّرين بالنحو"[2]، بل أسطورة النحو العربي، وأيقونته الخالدة، على مرّ العصور، وكرّ الدهور؛ سيبويه (180هـ)، لهو- بحقّ- كتاب العربية الأوّل والأهم؛ نحواً، وصرفاً، وأصواتاً؛ لأنّه الكتاب "الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به [أحد] بعده"[3]. إنّه- بحقّ- مُصنّف المصنّفات النحوية، بل هو أمّها على الإطلاق. وكما تلد الأمّ الولد، فكذلك وُلدت قواعد العربية على يدي هذا الكتاب ناضجة كاملة، لا تُعرف لها مراحل طفولة ولا يفاع.

وإذا كان الكثير مِن كتب اللّغة والنحو قد خبا أُوارها، وأفل نجمها، مع مرور الأيّام، وعفا عليها الزمن، بسبب الشروح التي وُضِعت عليها، كتصريف المازني (245هـ)، ومُفصّل الزمخشري (538هـ)، وشافية ابن الحاجب (646هـ)،

---

1 – مراتب النحويين، ص 106.

2 – وفيات الأعيان 463/3.

3 – الفهرست، ص 76.

وكافيته، وتسهيل ابن مالك (672هـ)، وألفيّته، فإنّ كتاب إمام النـّحاة؛ سيبويه – وعلى الرغم من كثرة الكتب التي عُنيت به، ووضعت لشرحه، وشرح مسائله، وشواهده[4] – قد بقي، وعلى الدوام – قِبلة الباحثين والدارسين، ومثابة للّغويّين أجمعين، فلم تزده الأيام إلاّ عتقاً ونفاسة وتألّقاً، فلا يسدّ مسدّه، ولا يغني غناءه في موضوعه أيّ كتاب آخر. ولا غرو في ذلك، فهو الأساس المتين الذي قامت عليه، ووضعت على هَدْيه كلّ كتب النحو من بعده، إنّه الأصل، وكلّ ما عداه من المصنفات النحوية عيال عليه. فلسيبويه– إذن– فضلُ السّبق والرّيادة؛ إنّه أوّل من عبّد الطريق إلى هذا العلم، وجمع شتاته، ووطّأ أكنافه، فكلّ النحويين– من بعده– يدينون له بالفضل كلّ الفضل؛ فهم يَسيرون في ركابه، ويغرفون من جفانه، وينسُجون على منواله. وقد شهد له بذلك القاصي والدَّاني؛ قديماً وحديثاً، قال الجاحظ (255هـ): "لم يكتُب النّاس في النّحو كتاباً مثله. وجميع كتب الناس عيال عليه"[5]. وقال أبو جعفر النحّاس (338هـ): "لم يزل أهل العربيّة يفضّلون كتاب سيبويه، حتّى لقد قال محمّد بن يزيد: لم يُعمل كتاب في علم من العُلوم مثل كتاب سيبويه؛ وذلك أنّ الكُتب المصنّفة في العُلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج مَن فهمه إلى غيره"[6]. وجاء في معجم الأدباء، لياقوت الحموي (626هـ) عن أحمد الجيـّاني أنّه قال : " لا أعرف كتاباً أُلـّف في عِلم من العلوم؛ قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنّ، غير ثلاثة كتب؛ أحدها : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني : كتاب أرسطاليس في علم المنطق، والثالث : كتاب سيبويه البصري النّحوي، فإنّ كلّ واحد من هذه لم يشذّ عنه من أصول فنـّه شيءٌ إلاّ ما لا خطر له"[7].

4 – الكتاب، 36/1-40 (قسم الدراسة).

5 – وفيات الأعيان 463/3.

6 – خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب 371/1.

7 – معجم الأدباء، 117/16.

وأمّا على مستوى المعاصرين، فأوّل ما يطالعنا شهادةُ عملاق الساميات؛ كارل بروكلمان (1868-1956م) التي جاء فيها : "أمّا كتاب سيبويه فهو أقدم مصنّف جَمَع مسائل النّحو العربي كافّة. وقد زاد المتأخرون كثيراً من تحديد مقاصِد النّحو، وتبيين حدوده، **ولكنّهم لم يكادُوا يُضيفون شيئاً ذا بال من الملاحظات الهامّة، والأنظار المُهمة**"[8]. وبدوره ذهب يوهان فك (1894- 1974م) إلى أنّ نَحْو سيبويه هو "أوّل وضع شامل لقواعد العربية، **لم تغيّر الأجيال المتأخرة شيئاً من أسسه وقواعده**"[9]، وأكّد هنري فليش ذلك بقوله:" كتاب سيبويه هو أصلُ النّحو العربي القديم"[10].

والّذي يستشفّه المرءُ من كلام العلماء- قدامى ومحدثين- أنّ عمل سيبويه في الكتاب كان أشبه بالإعجاز، وأنّ فعله في النفوس كان أشبه بالسِّحر، وأنّ تأثيره- من ثَمّ- كان طاغياً، فقد فُتن به الناس أيّما فتون، وأولعوا به كثيراً إلى الحدّ الّذي لم يُفكّر معه أحد في تجاوز ما جاء فيه، وكان الشعار الّذي رفعوه، والحُداء الّذي ردّدوه هو: "**مَن أراد أنْ يعمل كتاباً في النّحْو بعد سيبويه فليستحي**"[11]. والترجمة العمليّة لهذا الشعار، والصدى المباشر لذاك الحُداء، اللذين صاغهما وصدح بهما المازني، كانت المقولة المشهورة لتلميذه المبرّد (285هـ) التي كان يتوجّه بها إلى كلّ من أراد أنْ يقرأ عليه كتاب سيبويه، ألا وهي: "هل ركبت البحر؟"[12] وذلك تعظيماً للكتاب من جهة، واستصعاباً لما جاء فيه من الجهة الأخرى.

ونظراً إلى افتتان النّاس البالغ بهذا الكتاب، وإعجابهم المفرط به- لما يتّسم به من دقّة وبراعة وإتقان، في كلٍّ من أسلوب التناول والمعالجة، على الرغم من

8 – تاريخ الأدب العربي 457/1.

9 – العربية، ص 50-51.

10 – العربيّة الفصحى، ص 198.

11 – أخبار النحويّين البصريّين، ص 65.

12 – المرجع السابق، في نفس المكان.

كبر حجمه، وغزارة مادّته، وكثرة أبوابه، التي أحاطت بالموضوعات اللغويّة كلّها؛ نحواً وصرفاً وأصواتاً- فقد استكثر بعضهم أنْ يكون هذا الكتاب من عمل رجلٍ واحد، فعملٌ كهذا ينبغي له- من وجهة نظر هؤلاء- أنْ يكون قد تعاون على إخراجه، واشترك في وضعه، عدد غيرُ قليل من النّحاة. وهذا ما كان يؤمن به، ويذهب إليه- قديماً- الإمام ثعلب (291هـ)، فقد نُقل عنه أنّه قال: "اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه"[13].

وحقّاً لقد كان سيبويه في كتابه هذا بدعاً من النحاة، فكان- من ثَمّ- قدوة صالحة يُقتفى، ونموذجاً رائعاً يُحتذى. ومن هنا لم يكن أمام كلّ من جاء بعده من النحاة إلاّ أنْ يترسّم خطاه، وإلاّ أنْ يسير على هداه. وبعبارة أخرى، لم يكن أمامهم سوى التقليد والاتّباع، ومن هنا، فإنّ كلّ ما أضافوه لم يزد على كونه مجرّد بسط لمجمل، أو شرح لمبهم، أو الاتجاه في التعليل وجهة ما. وهذا كلّه من القشور أو المتغيرات، أمّا الثوابت، أو الأصول العامّة، التي أرْسَى دعائمها سيبويه، فقد ظلت قائمة كالأطواد الراسخة.

وقد حظي بشرف تحقيق هذا السِّفر الجليل، شيخ محققي العصر بلا منازع؛ المرحوم عبد السّلام هارون (1909-1988م)، الذي أولاه كلّ عنايته، وأفرغ فيه جهده ووقته، فأجاد بعمله فيه وأبدع.

ولكنّ "الكتاب"- وعلى الرغم من عظمة مؤلّفه، وعلوّ منزلته، وعلى الرغم من شهرة محققه، وعلوّ كعبه- يظل كتاباً بشريّاً، فلا يجلّ عن النقد، ولا يسمو على المساءلة والردّ؛ لأنّه ما من أحد على وجه البسيطة إلاّ ويقبل قوله، ويردّ منه؛ فـ "العالِم – وإنْ كان بارعاً- ليس يجوز أنْ يُظنّ به أنّه قد أحاط بكلّ باب، أو بالباب الواحد إلى آخره"[14]، قال الأزهريّ (282-370هـ):" والعالم وإن كان غاية في الضّبط والإتقان، فإنّه لا يكاد يخلو من خطئه بزلّة"[15].

13 – الفهرست، ص 76.

14 – الإمتاع والمؤانسة 3/3.

15 – لسان العرب (حبك).

غير أنّه وبسبب الهالة العظيمة من التقدير والإجلال التي حظي بها سيبويه – عن جدارة واستحقاق، والتي أخذت تترسّخ وتتعاظم مع مرور الأيّام، وتعاقب الأجيال– أخذ الكثيرون يتحرّجون من نسبة السهو أو الخطأ إليه، وكأنّه ممّا لا يجوز في حقّه وقوع شيء كهذا. ولعلّ تسميتهم لكتابه بـ: "قرآن النّحو" خَير مُترجم عن ذلك. فإذا ما حدث ووجدوا في كتابه شيئاً من اَلسهو أو الخطأ، راحوا يتكلّفون له التأويلات والتخريجات، تنزيهاً له عن نسبة الخطأ إليه، مع أنّه ليس لأحد – كائناً من كان– عصمة ولا حصانة من الوقوع في السهو أو الغلط؛ لأنّ هذا هو شأن البشر، وطبيعتهم التي جُبلوا عليها، ومن هنا كان القول المأثور: "جلّ من لا يسهو".

وهذا الإعجاب وذاك التقدير الفائقان للكتاب وصاحبه، قد أفضيا في النهاية إلى ما يمكن أن نسميّه بالعبودية الفكريّة، أو الجمود الفكري عند الناس، ممّا جعلهم يسلّمون بكلّ ما جاء في الكتاب، وينظرون إليه على أنّه الصواب الذي لا صواب بعده. وهذا– في رأينا– هو ما دفع العلاّمة مجد الدين الروذ راوريّ إلى رفع صوته عالياً منبّهاً ومحذّراً، قائلاً:" والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه، يظنّون أنّ ما قاله سيبويه هو الحقّ السّاطع، وأنّ قوله المنتهى في معرفة كلام العرب. **ولا خفاء في أنّه الجواد السابق في هذا المضمار**، فأمّا أنْ يُعتقد أنّه أحاط بجميع كلام العرب، وأنّه لا حقّ إلاّ ما قاله، فليس الأمر كذلك، **فما من أحد إلاّ ويُقبل قوله، ويُردّ منه**"[16]. وقديماً قالوا: من صنّف فقد استهدف. ولله درّ القاضي الفاضل (596هـ) حيث قال– وما أحسن ما قال!– "إنّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلاّ قال في غده : لو غُيـّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل. هذا من أعظم العِبَر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"[17].

16 – الأشباه والنظائر في النحو 253/5.

17 – الوجوه البلاغيّة في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص 5.

ومع ذلك، فإنّه يكفي صاحب الكتاب نُبلاً وشرفاً، ويكفي محقّقه مزيّة وفضلاً، أنْ تكون الملحوظات والمآخذ محدودة جدّاً على الرغم من سعة الكتاب، وكبر حجمه، حيث زاد عدد صفحاته المطبوعة على ألفي صفحة (2029 صفحة)، والذي لم تُتح لصاحبه- على ما يبدو- فرصة مراجعته وتشذيبه وتنقيحه. وإنّها لحقيقةٌ لا مجال للشكّ فيها ولا الجدال، أنّ الإنسان محلّ النسيان، وأنّ الجواد قد يكبو، وأنّ الصارم قد ينبو، وقديماً قالوا :

ومَنْ ذا الذي تُرضى سجاياه كلّها ❁ كفى المرءَ نبلاً أنْ تعدّ معايبه

ومن باب الحرص على الناحية العلمية أوّلاً، والغَيرة على "الكتاب" تأليفاً وتحقيقاً ثانياً، لكونه المصدر الأهمّ الذي لا غنى لأيّ لغويّ عن الرجوع إليه، ارتأينا أنْ نُفرد هذه الملحوظات- التي ترجع في معظمها إلى أخطاء الورّاقين، وسَهْو المحقّقين- ببحث مستقلّ، مبتدئين بتلك التي تخصّ المؤلِّف وحده، ومثنّين بتلك التي تخصّ الوراقين والمحققين. ونودّ الإشارة ههنا إلى أنّنا لن نعرض لتلك الهنات والأخطاء التي وقعت في متن الكتاب، وتنبّه عليها المحقّق، وأشار إليها وعالجها، سواء في حواشي الكتاب، أو في فهرس التصحيحات في آخر الجزء الخامس.

أولا : الملحوظات والمآخذ على المؤلف

إنّ الملحوظات والمآخذ التي تخصّ المؤلِّف، تندرج كلّها تحت مفهوم التَّضارب والتَّعارض والسَّهو والتَّداخل أحياناً في بعض الموقف والآراء، وذلك على النحو الآتي :

أ- التضارب بين النظرية والتطبيق.

ب- التعارض في الأحكام.

ج- التّعارض مع السماع.

د- التداخل بين المفاهيم.

هـ- استخدام الوجه الأضعف أو الأقلّ في الاستعمال.

و- السّهو والغلط.

ز- مخالفة المذهب العامّ.

و فيما يأتي بيان كلّ نوع منها على حدة.

أ- التّضارب بين النظرية والتطبيق

يُقصد بالتّضارب بين النظرية والتطبيق، أو بين المعيار والاستعمال، التضارب بين ما يقرره سيبويه من قواعد وأحكام، وما يجري على لسانه في لغة الاستعمال، فمن ذلك :

1- إلحاق "ال" بالمضاف (غير الوصف المضاف إلى معموله)؛

القاعدة عند سيبويه، والبصريين عموماً، تنصّ على أنّه لا يجوز إدخال "ال" على المضاف. وقد جزم بذلك سيبويه في غير موضع، قال : "واعلم أنّه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب[18]، وذلك قولك : "هذا الحُسن الوجه"[19]. وقال في موضع آخر : "وتدخل في المضاف إليه الألف واللام ؛ لأنّه يكون الأول به معرفة، وذلك قولك : "ثلاثة أثواب، وأربعة أنفس ... وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأجمال"[20].

ولكنْ، خلافاً لكلّ هذا الذي قرّره، ونصّ عليه، قام بإدخال "ال" على المضاف، وذلك حيث قال : "... في الستة الأحرف "[21].

18 – يقصد بذلك باب الوصف (اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول).

19 – الكتاب 199/1.

20 – المرجع السابق 206/1.

21 – المرجع السابق 102/4.

وهذا تناقض واضح مع ما سبق أنْ قرّره، ونصّ عليه. وقد عدّ المبرّد إدخال "ال" على المضاف في مثل هذا التركيب خطأً فاحشاً، قال في المقتضب: "واعلم أنّ قوماً يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم .... **وهذا كلّه خطأ فاحش**"[22]. ثم أخذ يوضّح لنا العلـّة في ذلك، فقال: "وعلّه مَن يقول هذا، الاعتلال بالرواية، لا أنّه يصيب له في مقياس العربية نظيراً. ومما يبطل هذا القول أنّ الرواية عن العرب الفصحاء خلافه ... والقياس حاكم بعد على أنّه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال .... وقد اجتمع النحويون على أنّ هذا لا يجوز، وإجماعهم حجّة على مَن خالفه منهم . فعلى هذا تقول : هذه ثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب؛ لأنّ المضاف إنّما يعرّفه ما يُضاف إليه، فيستحيل: هذه الثلاثة الأثواب، كما يستحيل : هذا الصاحب الأثواب. وهذا محال في كلّ وجه"[23]. وقال صاحب الكليّات: "كلّ عدد مضاف فإنّه وجب أنْ يُعرّف الأخير منه، كـَ: "ثلاثة الأثواب"، و"ثلاث الأثافي"؛ إذْ لو عُرّف المُعرّف بالإضافة، لزم أنْ يُعرّف الاسم من وجهين، وذا لا يجوز. ولو عُرّف الأوّل وحده، تناقض الكلام؛ لأنّ إضافته حينئذٍ إلى النكرة تنكّره، فعُرّف الأوّل بالإضافة، والثاني باللام، ليحصل لكلٍّ منهما التعريف من طريق غير طريق صاحبه"[24].

2- إلحاق "ال" بـ: "بعض"

إنّ كلمة "بعض" ونظيرتها "كلّ" مِن الكلمات التي تلزم الإضافة، فإن قُطعت عن الإضافة، عوّضت كلّ منهما بالتنّوين بدل المضاف إليه. لا تخرج هاتان الكلمتان عن هاتين الحالتين، ومعروف بداهة أنّ الإضافة والتنوين يتنافيان و"ال"، فهما ضدّان، لا يجتمعان؛ لأنّ كلّ واحد منهما ناف للآخر. وعليه، فلا يجوز بِحَالٍ من الأحوال دُخول "ال" عليهما. وقد أشار سيبوَيه نفسه

22 – المقتضب، 175/2.

23 – المرجع السابق، في المكان نفسه.

24 – الكليّات، ص 1002.

إلى ذلك، بقوله : "... وذلك قولك : مررت بكلٍّ قائماً، ومررت ببعض قائما، وببعض جالساً"[25]. ثم أضاف يقول : " وصار معرفة ؛ لأنّه مضاف إلى مَعرفة، كأنّك قلت : مررت بكلـّهم، وببعضهم، ولكنّك حذفت المضاف إليه "[26].

وعلى الرغم مِن هذا كله، فقد أدخل سيبويه "ال" على كلمة "بعض" خلافاً للقاعدة، وذلك حيث يقول : "وإنما أنّث البعض ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنث هو منه"[27].

وفي الحقيقة، لم يكن سيبويه بدعاً من اللّغويين في هذا الاستخدام، فقد ورد ذلك عن غيره من كبار اللغويين أيضاً[28]. وقد أنكر الأصمعي (216هـ) أشدّ الإنكار إدخال "ال" على "كلّ وبعض"، وقال: "الألف واللام لا يدخلان في بعض وكلّ؛ لأنّهما معرفة بغير ألف ولام"[29]. وبالمثل شدّد أبو حاتم السجستاني (255هـ) النكير على كلّ من يفعل ذلك، قائلاً : " ولا تقول العرب : الكل والبعض . وقد استعمله الناس، حتى سيبويه والأخفش في كتبهما؛ لقلّة علمهما بهذا النحو . **فاجتنب ذلك؛ فإنه ليس من كلام العرب**"[30]. وقد نصّ ابن سيده (448هـ) بدوره على أنّ إدخال "ال" على كلمة "بعض" غير جائز؛ لأنّ هذا الاسم لا ينفصل من الإضافة[31]، وقال الفيروز آبادي (817هـ) : "بعض كلّ شيء: طائفة منه . . . ولا تدخله اللام خلافاً لابن دُرُستويه "[32].

---

25 – الكتاب 114/2.

26 – المرجع السابق 115/2.

27 – المرجع السابق 51/1.

28 – ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن، (الفراء) 49/1، والمقتضب 244/1، 243/3 والخصائص 65-64/1.

29 – لسان العرب ، (بعض).

30 – المرجع السابق، في المكان نفسه.

31 – المرجع السابق، في المكان نفسه.

32 – القاموس المحيط، (بعض).

3- استخدام: "أَو" مكان "أَم"

جاء في الكتاب قوله: "فإنْ قيل: أمضافة إلى نكرة أو معرفة؟ فإنّك قائل: إلى معرفة "[33]. وواضح تماماً من كلام سيبويه أنّ الاستفهام ههنا يُقصد به التعيين؛ إذ المعنى ههنا هو: إلى أيّهما هي مضافة؟ وهذا يعني أنّ السائل متيقّن من إضافته إلى إحداهما، ولكنّه لا يعرفه على وجه اليقين، ولذا فهو يسأل لتحديد أو تعيين هذا الشيء. وإذا كان جواب السؤال بالتعيين، فإنّه يكون بـ:" أم"، لا بـ:" أو"؛ لأنّ السؤال بـ:" أو" إنّما يكون عند عدم تيقّن السائل من وَجود أحد الشَيئين أو الأشياء، فيسأَل ما إذا وجد أحد هذه الأشياء، ويكون الجواب بـ:" نعم أو لا. وعلى هذا فالسؤال بـ:" أو" سابق للسؤال بـ:" أم"، فإذا قال القائَل: أزيد عندك أو عمرو؟ كان المعنىَ: أأحدهما عندك؟ ويكَون الجواب بـ : نعم أو لا، فإن كان الجواب: نعم، دلّ ذلك على أنّ أحدهما موجود عنده، فإذا تَيقّن السائل من وجود أحدهما، عمد إلى السؤال مرّة أخرى بـِ:" أم" لتعيين هذا الشخص.

وقد بيّن سيبويه نفسه ذلك في الكتاب، فقال في باب: " أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما أو أيّهم":" وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيت أم عمرا؟ فأنت الآن مدّع أنّ عنده أحدهما. . . إلاّ أنّ علمك قد استوى فيهما، فلا تدري أيّهما هو"[34]. أما المجيء بـ:" أو" بعد الاستفهام فلا يكون البتة على معنى: أيّهما أو أيّهم، وقد وضّح ذلك سَيبويه بقوله:" وتقول : ما أدري أقام أم قعد، إذا أردت: ما أدري أيّهما كان. وتقول: ما أدري أقام أو قعد؟ إذا أردت أنّه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء، كأنّه قال: لا أدّعي أنّه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود بغير قيام؛ أي لم أعدّ قيامه قياماً، ولم يستبن لي قعود بعد قيامه، وهو كقولك: تكلّمت ولم تتكلّم"[35].

33 – الكتاب 55/2، والكتاب، المطبعة الأميريّة الكبرى، 244/1.

34 – المرجع السابق 169/3.

35 – المرجع السابق 171/3-172.

وقد وضّح الرضي المسألة في شرح الكافية على نحو أكثر، فقال: "أمْ مع الهمزة بمعنى أيّ، ويُستفهم بـ: أيّ عن التعيين"[36]. ثُمّ وضّح الفرق بين الاستفهام مع "أوْ"، والاستفهامَ مع "أمْ"، فقال: "واعلم أنّ الفرق بين "أوْ" و"أمْ" في الاستفهام، أنّ معنى قولك: أزيداً رأيت أو عمراً؟ : أأحدهما رأيت؟ **وجوابه: لا أو نعم**. ومعنى قولك: أزيداً رأيت أمْ عمرا؟ أيّهما رأيت؟، **وجوابه بالتعيين**، كأنْ تقول: زيداً، أو تقول: عمراً. فالسؤال بـ: "أوْ" لا يمكن أنْ يكون بعد السؤال بـِ: "أمْ"؛ لأنّك في" أمْ" عالم بوجود أحدهَما عنده، فكيف تسأل عمّا تعلم؟"[37] .

4- إيجاب النفي بـِ: "نعم".

نصّ سيبويه على أنّ حرف الجواب "بلى" يوجب به بعد النفي، وأنّ حرف الجواب "نعم" عدة وتصديق . قال في الكتاب : "و أمّا "بلى" فتوجب به بعد النفي. وأمّا "نعم" فعدة وتصديق . تقول : قد كان كذا وكذا، فتقول : نعم ... فإذا استفهمت فقلت : أتفعل؟ أجبت : بنعم . فإذا قلت ألست تفعل ؟ قال: بلى"[38].

ومثل سيبويه، قال الفرّاء (207هـ) : "وُضعت "بلى" لكلّ إقرار في أوّله جحد . ووُضعت " نعم " للاستفهام الذي لا جحد فيه . فـَ"بلى" بمنزلة "نعم" إلاّ أنّها لا تكون إلاّ لِما في أوّله جحد"[39].

وعلى الرغم من هذا كلّه، فقد أجاب سيبويه النفي بـ: "نعم"، خلافا لِما قرّره ونصّ عليه، وذلك حيث قال : " ألست تعلم أنّ الصَفة إذا كانت للأوّل فالتنوين وغير التنوين سواء ؟ ... فإنّه لا يجد بدّاً مِن أنْ يقول : نعم"[40].

---

36 – شرح الكافية، 4/ 405.

37 – المرجع السابق 414/4.

38 – الكتاب 234/4.

39 – معاني القرآن (الفرّاء) 52/1.

40 – الكتاب 19/2.

أ- التعارض في الأحكام

من أبرز الأمثلة على التعارض في الأحكام ما يأتي :

1- التعارض في الأحكام بالنسبة إلى كلمة "أينق"، فقد كان له فيها قولان: الأوّل ذهب فيه إلى أنّ الياء فيها بدل من الواو، قال في الكتاب: "ومثل ذلك "أينق"، إنّما هو: "أنوُق" في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا"[41]. وعدّها عوضاً لا بدلاً في مكان آخر، فقال: "كما جعلوا ياء "أينق"، وألف يمانٍ عوضاً"[42]. والبدل شيء، والعوض شيء آخر؛ فالبدل أعمّ تصرّفاً عندهم من العوض، والعلاقة بينهما هي كالعلاقة بين العامّ والخاصّ؛ فكلّ عوض بدلاً، وليس كلّ بدل عوضاً[43].

بقي أنْ نقول: إنّنا لا ندري على أيّ وجه يمكن أنّ يُفسّر إبدال الواو ياءً في الأصل التاريخي: "أنوُق"! أو في الصيغة المقلوبة المفترضة: "أوْنق"! كيف تُقلب الواو المضمومة في: "أَنْوُق" ياءً؟ مع أنّ الضمّة مضادّة للياء! وكيف لنا أن نفسّر قلب الواو الساكنة المفتوح ما قبلها في الصيغة الافتراضية المقلوبة: "أوْنُق" إلى ياء؟ مع أنّه لا يوجد أيّ مسوّغ صوتيّ لذلك! إنّ هذا التنظير غير مقنع البتّة، ومن ثَمّ فهو مرفوض جملة وتفصيلا. وحتّى يكون المجيء بالياء مكان الواو مسوّغاً صوتيّاً، فإنّنا نرى أنّ هذه الكلمة قد حصل فيها قلب مكاني على مرحلتين؛ في المرحلة الأولى حصل تحويل على الأصل التاريخي: "أنْوُق" بوزن "أفعُل" عن طريق عمليّة قلب مكاني قوامه تقديم اللام وتأخير العين، فصارت الكلمة بموجبه: "أنقُوٌ" بوزن "أفلع"، وهنا تشكّل محظور لغويّ ألا وهو انتهاء الاسم المعرب بواو مضموم ما قبلها، وهذا لا يكون بحال، قال سيبويه: "واعلم أنّ الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرف الإعراب، قلبت

41 – المرجع السابق 466/3.

42 – المرجع السابق285/4.

43 – الخصائص 265/1.

ياءً، وكُسر المضموم كما كُسرت الياء في مبيع"[44]. وللتخلّص من هذا الإشكال، تُقلب الواو- كما قال سيبويه آنفاً- ياء على نحو تلقائي، فتصبح الكلمة: "أنقِي" بكسر ما قبل الياء لسلامتها. وفي المرحلة الأخرى يحصل قلب مكاني قوامه هذه المرّة تقديم الياء على فاء الكلمة فتصبح: "أينق" بوزن: "أعفُل".

2- التعارض بشأن كلمة: "الإمّر"، في الكتاب المحقّق، وفي الطبعة الأميريّة كذلك. فقد عدّها اسماً تارة، وصفة تارة أخرى. أمّا بشأن الحكم عليها بأنّها اسم، فهذا واضح من قوله: "ويكون على "فِعّل" فيهما؛ فالاسم نحو: القِنّب والقِلّف **والإمّر**..."[45]. ولكنّه عاد فحكم عليها بأنّها صفة، وذلك بقوله: "والإمّر "فِعَّل" ؛ **لأنّه صفة**"[46].

وقد ذهب السيرافي (368هـ) إلى أنّ هذا التعارض ما هو إلاّ تعارض ظاهري لا حقيقيّ، وأنّ حكم سيبويه على "الإمّر" بأنّه اسم تارة، وصفة تارة أُخرى صحيح[47]، ذلك أنّ من معاني الإمّر، والإمّرة: الخروف والنعجة، فهما على هذا اسم. ونردّ فنقول: إنّ هذا التخريج- وإن كان متّجهاً- فإنّه يظلّ في دائرة الاحتمال؛ إذْ لا يمكن القطع بأنّ مراد سيبويه منه هو هذا إلاّ بوحي من السماء، وكان ينبغي له إنْ أراد هذا المعنى أن يُتبع كلمة "الإمّر"- في الجملة الأولى- بما يوضّح أمرها، كأن يقول: من قول العرب للرجل إذا وصفوه بالإعدام : ما له إمّر ولا إمّرة.

3- التعارض بالنسبة إلى كلمة "هَمَّرِش"، فقد وردت هذه الكلمة في الكتاب ثلاث مرات[48]، وقد حكم عليها فيها ثلاثتها أنّها رباعية مزيدة، مُلحقة

44 – الكتاب 383/4.

45 – المرجع السابق 276/4، والطبعة الأميريّة 329/2.

46 – الكتاب 308/4، والطبعة الأميريّة 344/2.

47 – شرح السيرافي 171/5.

48 – الكتاب 333/4، 302، 298.

بالخماسي المجرّد، نحو: "قهبلس"[49]، قال في الكتاب : "وأمّا الهمّرش، فإنّما هي بمنزلة القهبلس؛ فالأولى نون، يعني إحدى الميمين نون مُلحِقة بقهبلس؛ **لأنّك لا تجد في بنات الأربعة فَعَّلل**"[50]. وعليه فوزنها على حسب كلامه هو "فَنْعلل"؛ لأنّه – وبحسب كلامه- ليس في بنات الأربعة "فَعّلِل". ولكنّه نقض حَكمه هذا في باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة عن طريق التضعيف، فأثبت وجود هذا البناء الّذي كان قد أنكر وجوده قبلاً، أي: "فَعّلل"، قال في الكتاب : "ويكون على مثال "فَعَّلِل"، وهو قليل، قالوا : هَمَّرِش"[51]، فأثبت ههنا ما أنكره هناك.

4- التعارض بشأن "أو"

نصّ سيبويه على أنّ المعنى الذي تفيده "أو" هو الدلالة على أحد الأشياء، قال في الكتاب : "وأمّا "أو" فيثبت بها بعض الأشياء"[52]. ثم وضّح ذلك بقوله : "تقول : جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنّك قلت: جالس أحد هؤلاء، ولم ترد إنساناً بعينه ... وتقول : كُلْ لحماً أو خبزاً أو تمراً، كأنّك قلت كل أحد هذه الأشياء"[53].

ولكنّه عاد فجعلها لكلّ الأشياء، لا لأحدها، وذلك في باب النهي، قال في الكتاب : "وإنْ نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً، كأنّك قلت : لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء . ونظير ذلك قوله عز وجلّ : "ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً"؛ أي لا تطع أحداً من هؤلاء"[54]. وبناء على هذا الذي قرره

49 – المرجع السابق 302/4.
50 – المرجع السابق 330/4.
51 – المرجع السابق 298/4.
52 – المرجع السابق 169/3.
53 – المرجع السابق 184/3.
54 – المرجع السابق، نفس المكان.

سيبويه ههنا، بنى كلّ من أبي حيّان (745ه) وابن هشام (761ه) رأيه فيها، فقال الأوّل: " وإذا نهيت عن المباح، استوعب ما كان مباحاً باتّفاق من النحاة، ومنه "ولا تُطع منهم آثماً أو كفورا"[55]. وقال الآخر: "وإذا دخلت "لا " الناهية امتنع فعل الجميع، نحو : " ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً"[56].

ونحن نستغرب كيف تكون دلالة "أو" في الإيجاب مغايرة لدلالتها في النفي ! كيف يكون معناها في الإيجاب، أي الأمر الدلالة على أحد الأشياء، ثُمّ تُصبح لمقابله، أي: النهي، لجميع الأشياء ؟ إن منطق الأشياء يقول : إذا كان معناها في الأمر لأحد الأشياء، فينبغي أن يكون معناها في ضده أي النهي، هو النهي عن أحد الأشياء كذلك؛ لأنّ النهي ضد الأمر، وعليه، فيجب أن يكون معنى "أو" في النهي، هو مجرّد سلب الحكم الذي أفادته في الأمر، دون زيادة أو نقصان، قال السيرافي: "حقّ نفي الشيء وإيجابه أنْ يشتركا في مواقعهما، وأنْ لا يكون بينهما فرق في أحكامهما، إلاّ أنّ أحدهما إيجاب والآخر نفي"[57].

وفي الواقع، إنّ دلالة " أو " في الأمر، أي الإيجاب، في مثل قولنا : "أكرم زيداً أو عمرا" تحتمل- في الحقيقة- أحد أمرين:

1- إمّا إكرام أحدهما فقط.

2- وإمّا إكرام الاثنين معاً؛ لأنّه لا يوجد مانع لغوي، ولا غيره، يمنع الجمع بينهما؛ لأنّ الإكرام في حقيقته خير، وزيادة الخير خير. وعليه، فهي في هذا المثال تحتمل الإباحة والتخيير كليهما، وكذلك هي دلالتها في نفي الأمر، أي النهي، في مثل قولنا : "لا تجالس زيداً أو عمراً " فهي تحتمل الإباحة والتخيير أيضاً، أي لا تجالس أحدهما فقط، أو لا تجالسهما كليهما. هذا هو معناها

55 – ارتشاف الضرب 1990/4.

56 – مغني اللبيب، ص 64.

57 – شرح السيرافي 329/3.

اللغوي. ولكنْ إذا وجدت قرينة تفرض أحد المعنيين، اقتصرت دلالتها عندئذٍ على أحد الأمرين فقط ؛ ففي قوله تعالى: ﴿**ولا تطع منهم آثماً أو كفورًا**﴾، "أو" في سياق النهي ههنا، ليست لأحد الشيئين، وإنّما النهي ههنا ينسحب على الطرفين كليهما؛ وليس ذلك مستفاداً من اللغة، وإنّما هو شيء مستفاد من الخارج؛ من المقام، وبعبارة أخرى من الشرع الحنيف، والعُرف، ذلك أنّ الآثم والكفور لا يجوز شرعاً إطاعة أي منهما، وهذه قرينة شرعية لا لغوية؛ قرينة الشرع الحنيف والعُرف، ليس غير. وقد أشار الرضي إلى ذلك حيث قال: "إنّ معنى: ما رأيت زيداً أو عمراً: ما رأيت زيداً ولا عمراً، في الأظهر. وكذا معنى: لا تضرب زيداً أو عمرا. ويحتمل احتمالاً مرجوحاً: لا تضرب أحدهما واضرب الآخر. ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى: ﴿**ولا تطع منهم آثماً أو كفورا**﴾؛ إذْ لا يجوز أنْ يريد: لا تُطع واحداً منهما، وأطع الآخر، لقرينة الإثم والكفر"[58].

وأمّا ما ذهب إليه سيبويه، فليس له من تخريج –عندنا– إلاّ الأخذ بالقاعدة المنطقيّة التي تقول: إنّ النكرة في سياق النفي تعمّ. ولكنّ هذه القاعدة ليست مطلقة ولا قطعيّة، فقد يراد بالنكرة في سياق كهذا العموم، وقد يراد بها الواحد، قال الرضي: "إذا قلت: اضرب زيداً أو عمراً أو خالدا، فالمعنى : اضرب أحدهم ولا تضرب الباقين. وكذا في الخبر. . . وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع. ثُمّ بعد ذلك جرت عادتهم أنّه إذا استعمل لفظ "أحد" أو ما يؤدّي معناه في الإثبات، فمعناه الواحد فقط، وإذا استعمل في غير الموجب، فمعناه العموم في الأغلب، **ويجوز أنْ يراد به الواحد فقط أيضاً**"[59].

والذي يبدو لنا هو أنّ سيبويه قد قاس المثال: "لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً" على الآية الكريمة : ﴿**ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً**﴾ ، فحكم – من ثَمّ–

58 – شرح الكافية 4/400-401.

59 – شرح الكافية 4/399.

على " أو " بأنّها في سياق النهي- مع النكرة- تكون للنهي عن الجميع . ولكنّ قياس المثال على الآية الكريمة لا يصحّ؛ لأنه إذا وجدت في الآية الكريمة قرينة تمنع اقتصار النهي على أحد الطرفين، فإنّه – في المقابل- لا يوجد في المثال أيّ قرينة مانعة لذلك. وعليه، فهو قياس مع الفارق، بل هو قياس في غير محلّه. وإذا ما عرفنا ذلك، تبيّن لنا أنّ ما ذهب إليه سيبويه من أنّ المعنى الّذي تفيده " أوْ" في المثال الذي ذكره، وهو: " لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً" : لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء، غير صحيح، وإنّما المعنى معها ههنا محتمل – على حسب ما بيّنّا – لأحد أمرين :

1- إمّا النهي عن أكل أحد هذه الأشياء فقط.

2- وإمّا النهي عن أكلها كلّها؛ لأنه لا يوجد ما يمنع الاقتصار على أحد هذه الأشياء، ولا يوجد كذلك ما يمنع انسحاب النهي عليها جميعها. ونخلص من هذا كلّه إلى القول: إنّ القطع بانسحاب الحكم على الجميع مع "أوْ"، لا يتحقّق البتّة، ولا يتمّ إلاّ مع وجود القرينة الدّالة على ذلك، وبدونها يكون المعنى معها عامّاً، محتملاً للأمرين كليهما.

بقي أن نقول: إنّنا لا نعدم أنْ نجد من بين القدماء أنفسهم من يرى في "أو" في سياق النهي- مع النكرة- ما نراه فيها تماما، مثل ابن كيسان (320هـ) الذي ذهب إلى أنّ "أوْ" في سياق كهذا يجوز أنْ يكون النهي فيها عن واحد، ويجوز أنْ يكون عن الجميع، ففي قولنا: خذ ديناراً أو ثوباً، يجوز أن يكون النهي عن أخذ أحدهما، بناءً على أنّ النهي ضدّ الأمر؛ ذلك أنّه إذا كان الأمر يفيد أخذ أحدهما، فإنّ النهي سيفيد بالمثل النهي عن أحدهما؛ لكونه نقيضه، ويجوز أيضاً أن يكون النهي عن الجميع[60]، طالما أنّه لا يوجد ما يمنع من الجمع بينهما.

60 – شرح السيرافي 441/3، وانظر: ارتشاف الضرب 1990/4.

5- التعارض بشأن مجيء المصدر من الفعل الناقص على "فُعَل"؛ فقد قصر مجيئه على فعل واحد منه فقط، هو الفعل: "هدى"، وأنكر مجيئه فيما عداه، قال في الكتاب: "وقد جاء في هذا الباب المصدر على "فُعَل"، قالوا: هديته هُدى. **ولم يكن هذا في غير "هدى""**[61]، ولكنّه قد نصّ على مجيئه- وفي الصفحة التي تلي قوله هذا مباشرة- في غير الفعل "هدى"، وذلك بقوله: "وقالوا: زنى يزني زِنا، **وسرى يسري سُرى**"[62]. والغريب في الأمر، أنْ ينكر سيبويه - ضمنيّاً - بحسب نصّه الأوّل- مجيء المصدر "سُرى"، على الرغم من شهرته واستفاضته في الاستعمال! فقد جاء عليه المثل المعروف: "عند الصباح يحمد القوم السُّرى". الذي يُضرب للرجل يحتمل المشقّة رجاء الراحة. وأوّل من قاله هو خالد بن الوليد (21هـ) رضي الله عنه[63]. ولعلّ الأغرب، بل ما يعدّ عجباً من العجب، أنّ سيبويه نفسه كان قد استشهد قبل ذلك، بشاهد لجرير (110هـ) يحتوي على المصدر "سُرى"، وذلك في قوله:

لقد لمتنا يا أمّ غيلان في **السُّرى** ۞ ونمت وما ليل المطيّ بنائم[64]

6- التعارض بشأن الجمع "آراض"، فقد نصّ على عدم مجيئه في موضع، وذلك حيث قال: "**ولم يقولوا: آراض ولا آرُض**"[65]، ولكنّه عاد فأثبت مجيئه عنهم بقوله:" وزعم أبو الخطّاب **أنّهم يقولون: أرْض وآراض، أفعال**، كما قالوا: **أهل وآهال**"[66]. وقد استبعد السيرافي أن يكون هذا التعارض قد وقع من سيبويه، وأنّه من ثَمّ مجرّد غلط وقع في الكتاب على يد غيره، واستدلّ على ذلك بدليلين، هما:

61 - الكتاب 46/4.

62 - المرجع السابق 47/4.

63 - مجمع الأمثال 3/2، وانظر: لسان العرب (سوأ).

64 - الكتاب 160/1.

65 - المرجع السابق 599/3.

66 - المرجع السابق 616/3.

الأوّل: أنّ سيبويه سبق أنْ ذكر أنّهم لم يقولوا: آرُض ولا آراض

والآخر: أنّ هذا الباب إنّما خصّصه سيبويه لما جاء جمعه على غير واحده، وإثبات آراض جمعاً لـ أرْض، سيكون مثل أهل وآهال، فيكون من جملة ما جُمع على واحده، خلافاً لعَنوان الباب، والذي يصحّ عنده ههنا هو أنّ "آراض" محرّفة عن "أراضٍ"[67].

ونردّ بالقول: إنّ هذا التخريج لا معنى له، وهو مردود. أمّا بالنسبة إلى الدليل الأوّل الذي اعتمد عليه، فنقول: ليس هذا هو الموطن الوحيد الذي حصل فيه تعارض أو تضارب في أقوال سيبويه، فهناك أمثلة أخرى. وعليه، فإنّ إنكاره لمجيئه عن العرب في موضع، لا ينهض دليلاً قاطعاً على أنّه غلط قد وقع من بعضهم في الكتاب. وأمّا بشأن الدّليل الآخر، فهو دليل على السهو والغلط في التمثيل عند سيبويه ليس غير، كما سنوضّح ذلك في موضعه. وأمّا ما خلص إليه السيرافي بناءً على دليليه هذين من أنّ هناك تحريفاً قد حصل، وأنّ "آراض" محرّفة عن" أراضٍ" فمثل على السهو والغلط من السيرافي هذه المرّة. والدليل على ذلك هو أنّ سيبويه قد نصّ في عبارته السابقة على أنّ الجمع: " آراض" هو بوزن " أفعال"، وشبّهها بـ:" أهل وآهال". وأمّا "أراضٍ" فمثل: "أهالٍ"، كلاهما بوزن: " فَعالٍ"، فهما بِناءان مختلفان، شتّان ما هما! وعليه، فإنّ الزعم بوجود تحريف، زعم باطل؛ إذْ كيف يكون هناك تحريف مع النصّ الصريح على البناء؟ لو لم ينصّ سيبويه على البناء " أفعال"، ولو لم يأت بالشبيه، فاكتفى- مثلاً- بالقول:" يقولون: أرْض وآراض"، لكان كلام السيرافي متّجهاً، وكان له ما يسوّغه، أمّا مع النصّ الصريح على صيغة الجمع، والإتيان بالشبيه، زيادة في التوضيح، فلم يعد لكلام السيرافي ما يرجّحه أو يسوّغه بأيّ وجه من الوجوه، وليس له من تفسير-عندنا- سوى أنّه سهو وغلط منه ليس غير.

67 – شرح السيرافي 356/4.

ومثل هذا التعارض في الأحكام، أو الخطأ في الضبط، أو التحريف- كما سنبيّن ذلك لاحقاً - كلّ هذا ناجم - في رأينا - عن أنّ الأجل لم يمهل سيبويه، أو أنّ الفرصة لم تُتح له، حتّى يقوم بمراجعة الكتاب وتنقيحه، وتخليصه من الشوائب التي ألّمت به، ذلك أنّنا - وكما قال صاحب اللسان، وما أصدق ما قال!- "نجد من أنفسنا، ومن غيرنا أنّ القلم يجري فينقط ما لا يجب نقطه، ويسبق إلى ضبط ما لا يختاره كاتبه، ولكنّه إذا قرأه بعد ذلك، أو قُرئ عليه، تيقّظ له، وتفطّن لما جرى به فاستدركه"[68].

ج – التعارض مع السماع

إنّ التعارض مع السماع سببه الحقيقي نقص الاستقراء. ونقص الاستقراء شيء طبيعي، فاللغوي، أيّ لغوي– بالغاً رصيده المعرفي ما بلغ- لا يمكن له– بحال من الأحوال- أنْ يُلمّ بكل ما قالته العرب؛ لأنّ ما ورد عنهم أوسع بكثير من أنْ يحيط به إنسان، بالغاً من العلم ما بلغ. هذا علاوة على أنّ أكثر ما قالته العرب قد ضاع، ولم يصل إلينا، قال أبو عمرو بن العلاء (154هـ) : "ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً، لجاءكم علم وشعر كثير"[69]. وقال الإمام الشافعي (150-204هـ) : "كلام العرب لا يحيط به إلا نبي"[70]. وكلام الشافعي هذا، يعني أنّ اللغة لا يمكن أنْ تكون كاملة لدى أيّ إنسان إلاّ بمعجزة من السماء، فالله – سبحانه- قادر على أنْ يجمع العالم في واحد، وأمّا في الظروف البشريّة الطبيعيّة فلا يتأتّى ذلك لأحد- كائناً من كان- البتّة. وبعد الشافعي بقرون طويلة، جاء أبو اللسانيات الحديثة، سوسير (1857–1913م) فأكّد ما سبق أنْ قرّره الإمام الشافعي من أنّ اللغة لا تكون تامّة في دماغ أي فرد من أفراد المجتمع، وأنه لا وجود لها على الوجه الأكمل إلا عند الجمهور[71].

---

68 – لسان العرب (حبك).

69 – الخصائص 386/1.

70 – الصاحبي في فقه اللغة، ص 26.

71 – دروس في الألسنية العامة، ص 34.

وإيماناً منه باستحالة إلمام أيّ لغويّ بكل ما جاء عن العرب، تساءل سعيد الأفغاني (1909–1997م) على جهة التعجب والاستنكار، لصنيع بعض اللغويّين، وخاصّة ابن خالويه (370هـ) في كتابه: "ليس في كلام العرب"، قائلاً: "فيحار المرء ويتساءل: من جمع لهم العربية كلّها في طبق فأحصوا كلمها عدّا، ثم حكموا متثبتين : ليس في العربية من كذا إلا كذا ؟ "[72].

ومن أبرز الأمثلة على التعارض مع السماع في الكتاب، نورد الآتي :

1– إنكار سيبويه بناء الفعل: "مات" للمجهول، قال في الكتاب : "ولا يُقال : هُلك ولا مُرِض ولا **مُوِت** "[73]. ولكنّ ما أنكره سيبويه ليس بمنكر، فقد أثبت ابن جني (392هـ) مجيء ذلك عن العرب، قال في المنصف : "وقد جاء مثل: "مشيب" ممّا قلبت فيه عين الفعل، **وهو قولهم : أرض مميت عليها**. يريدون: مموت عليها"[74].

ولكنْ، قد يعترض معترض بأنّ سيبويه أنكر مجيء الفعل المبني للمجهول، وليس اسم المفعول. ونردّ بالقول : إنّ اسم المفعول مشتق من المبني للمجهول، فوجود اسم المفعول شهادة إثبات حيّة على وجود الفعل، قال ابن جني : "قال لي أبو علي بالشام : **إذا صـحّت الصفة، فالفعل في الكف**"[75]، وأكّد هذا الكلام في موضع آخر، حكاية عن أبي زيد الأنصاري (215هـ) هذه المرّة، قائلاً : "وحكى أبو زيد : رجل مـُدَرهم، قال : ولم يقولوا منه : "دُرهم"، إلاّ أنـّه **إذا جاء اسم المفعول، فالفعل نفسه حاصل في الكف**"[76].

72 – في أصول النحو، ص 156.

73 – الكتاب 42/2.

74 – المنصف ، 298/1.

75 – الخصائص 121/1.

76 – المرجع السابق 358/1.

2- التشكيك في مجيء "فَعُل وفَعِلَ" في المضعف

أمّا بالنسبة لـ:" فَعُلَ" فقد شكّك سيبويه في مجيئه في موضعين؛ قال في الموضع الأوّل:" واَعلم أنّ ما كان من التضعيف من هذه الأشياء، فإنّه لا يكاد يكون فيه "فَعُلت" و"فَعُل "؛ لأنّهم قد يستثقلون "فَعُل" والتضعيف، فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك "[77]. ثّمّ استدرك قائلاً: "وزعم يونس أنّ من العرب من يقول : لَبُبْتَ تلُبّ، كما قالوا : ظَرُفَتْ تَظْرُف . وإنما قلّ هذا؛ لأنّ هذه الضمة تُستثقل فيما ذكرت لك، فلمّا صارت فيما يستثقلون ،فاجتمعا فرّوا منهما"[78].

ولكنّ اللغويين- من بعده- أثبتوا مجيء "فَعُل" في غير واحد من المضعف ؛ فإلى جانب "لَبُبْت" ذكروا : شَرُرْت ودَمُمْتَ وفَكُكْتَ، وضَبُبَ وعَزُزَ[79]. وقد عدّ بعضهم من هذا القبيل أيضاً الفعل "ظُلْتَ" في قراءة يحيى بن يعمر (129ه) لقوله تعالى: ﴿**الذي ظَلت عليه عاكفاً**﴾[80]، حيث قرأ الفعل بضم الظاء[81]. وبناء على ذلك ردّ الرضي الإستراباذي (686ه) على تشكيك سيبويه قائلاً: "ولم يثبت ما قاله سيبويه: "لا يكاد يكون فيه –يعني في المضاعف– فَعُلَ"[82].

وأمّا الموضع الآخر، فقد جمع فيه بين "فَعُلَ وفَعِلَ" في الحكم، فقال: "ألا ترى أنّك لا تكاد تجد فَعُلاً في التضعيف **ولا فَعِلاً**؛ لأنّها ليست تكثر كثرة "فَعَلَ""[83]. والغريب في الأمر، أنْ ينكر سيبويه مجيء "فَعِلَ" في المضعّف، على الرغم من كثرة ما ورد منه عن العرب، إذْ قد جاء عليه قدر صالح من الأفعال،

77 – الكتاب 36/4.
78 – المرجع السابق 37/4.
79 – قراءات وأصوات، ص 120-121.
80 – سورة طه، آية 97.
81 – مختصر في شواذّ القرآن، ص 89.
82 – شرح الشافية 78/1.
83 – الكتاب 420/4.

نحو: مسِست، وعضِضت، وشمِمت، وغصِصت، وظلِلت، وملِلت، وفَهِمت، وبَرِرت. . . حتّى لقد نصّ السيرافي على كثرة وروده عنهم قائلاً: "وقال بعض أصحابنا: فَعِلت بكسر العين في التضعيف كثير"[84].

3- الحكم بفرعية "مسنيـّة" عن "مسنوّة".

في باب "ما كانت الواو والياء فيه لامات"، ذكر سيبويه الفعل "يسنو"، وجعل اسم المفعول : "مسنيـّة" آتياً من هذا الفعل، وأنّ هذه الصيغة لاسم المفعول، أي : "مسنيـّة" متفرّعة عنده عن "مسنوّة"، قال في الكتاب: "وقالوا: يسنوها المطر، فهي مسنيـّة"[85]. وواضح من كلامه هذا أنّ الأصل عنده هو "مسنوّة"؛ نظراً إلى كون الفعل واويّاً، ثم حصل أنْ قلبت الواو ياء، كما قلبوها في "قنيـّة". وهذا مبني على عدم اعترافه بوجود الفعل: "يسني". ولكنّ أصحاب المعاجم قد أثبتوا مجيء الفعل عن العرب بالوجهين، فقد جاء عنهم: سنت السحابة بالمطر تسنو وتسني[86]. فمن الواوي "تسنو" جاء اسم المفعول: "مسنوّة"، ومن اليائي "تسني" جاء اسم المفعول "مسنيـّة". وعليه فليس أحدهما أصلاً للآخر، وإنّما هما صيغتان أصليّتان قياسيّتان؛ فـَ "مسنيـّة" من الفعل: "يسني"، و"مسنوّة" من الفعل : "يسنو"، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه، قال ابن منظور (711هـ): "ولم يعرف سيبويه "سنيتها". وأمّا "مسنيـة" عنده فعلى "يسنوها"[87].

هذا، وكنا قد ذكرنا سابقاً مقولة أبي زيد، ألا وهي: "إذا جاء اسم المفعول، فالفعل نفسه حاصل في الكف"، سواء في ذلك أسمعنا به أم لم نسمع؛ لأنّ اسم المفعول كما ذكرنا هو شاهد إثبات حيّ على وجود الفعل . وعليه، فالفعل "يسني" الّذي جاء منه "مسنيّة" يدلّ على وجوده شيئان : المعاجم أوّلاً،

84 – شرح السيرافي 363/5.
85 – الكتاب 385/4.
86 – لسان العرب (سنا).
87 – المرجع السابق، نفس المكان.

ثم مجيء اسم المفعول " مسنيـّة " ثانياً. وهذا يعني أنّ هناك شاهداً طبيعيّاً عليه، هو السماع عن العرب، وآخر صناعيّاً فنّيّاً، هو صياغة اسم المفعول منه.

4- إنكاره لجمع "سريّ" على أسرياء، قال في الكتاب: "كما أنّهم قد يقولون سريّ ولا يقولون أسرياء"[88]. ولكن ذكر السيرافي أنّ البصريّين والفرّاء حكوا في جمع سريّ أسرياء[89]. وذكرت المعاجم أسرياء في جمع سريّ[90].

5- إنكاره لجمع "غلام وصبيّ" على: أغلمة وأصبية، قال في الكتاب:" ولم يقولوا: أغلمة"[91]، وبالنسبة لـ: "أصبية" قال: ولم يقولوا أصبية، استغنوا بـ: صبية عنها"[92]. وهذا كلّه غير صحَيح، فقد ذكرت المعاجم في جمع غلام: أغلمةَ، وفي جمع صبيّ : أصبية[93].

6- إنكاره لمجيء الفعل: "دَنِف". قال في الكتاب: "وقالوا: بَكَر فأدخلوه مع أبكر، وبكّر كأبكر، فقالوا: أبكر كما قالوا: أدنف الرجل، فبنوه على أفعل وهو من الثلاثة، **ولم يقولوا: دَنِف كما قالوا مرِض**"[94]. وما أنكره ليس بمنكر، فقد أثبتت المعاجم مجيئه، قال في اللسان: "وقد دَنِف المريض بالكسر، أي ثقُل"[95]، وقال في القاموس: "ودَنِف المريض كفرح، ثقل"[96].

7- إنكاره الوقف على الضمير: "أنا" بغير الألف، قال في الكتاب: "ولا يكون في الوقف في "أنا" إلاّ الألف"[97]. وهذا غير صحيح، فقد وُقف عليه

88 – الكتاب 636/3.
89 – شرح السيرافي 377/4.
90 – لسان العرب (سرى).
91 – الكتاب 603/3.
92 – المرجع السابق 605/3.
93 – لسان العرب (غلم، صبا).
94 – الكتاب 61/4، والطبعة الأميريّة 236/2.
95 – لسان العرب (دنف).
96 – القاموس المحيط (دنف).
97 – الكتاب 164/4.

بالهاء؛ أي: أنهْ، قال السيرافي:" وبعض العرب من طيّء يقف عليها بالهاء، فيقول: أنهْ"[98]. وقد روي عن حاتم الطائيّ قوله:" هذا فصدي أنهْ[99]، أو هكذا فصدي أنهْ[100].

د- التداخل بين المفاهيم

المثال البارز على التداخل بين المفاهيم عند سيبويه، يتمثّل في التداخل بين المجهور والشديد (الوقفة) من ناحية، وبين المهموس والرخو (الاحتكاكي) من ناحية أُخرى؛ فبالنسبة إلى المجهور فقد عرّفه بقوله: "فالمجهورة حرف أُشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أنْ يجري معه، حتّى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت"[101]، وأمّا المهموس فعرّفه قائلاً: "وأمّا المهموس فحرف أُضعف الاعتماد في موضعه، حتّى جرى النفس معه"[102]. وكما هو واضح من هذين التعريفين، فإنّ مناط الاختلاف بينهما ينحصر في منع جري النفس مع المجهور، وجريه مع المهموس. وفي الواقع، إنّ هذا الفرق ما هو إلاّ سمة من السمات الخاصّة بشدّة الصوت ورخاوته[103].

وإذا ما انتقلنا إلى تعريفه لكلٍّ من الشديد والرخو، وجدناه يعرّف الشديد بأنّه الحرف: "الذي يمنع الصوت أنْ يجري فيه"[104]، وأمّا الرخو فعلى العكس، هو ذاك الذي يجري فيه الصوت.

ومن يتأمّل هذه التعريفات جيّداً، يجد أنّ هناك خاصّية مشتركة بين أفراد كلّ مجموعتين منهما؛ بين المجهور والشديد، من جهة، وبين المهموس والرخو

98 – شرح السيرافي 34/5، 132.
99 – المرجع السابق، في نفس المكان.
100 – شرح الشافية 232/3.
101 – الكتاب 434/4.
102 – المرجع السابق، في المكان نفسه.
103 – المدخل إلى علم اللغة ، ص 39.
104 – الكتاب 434/4.

من الجهة الأخرى. أمّا الخاصّيّة المشتركة بين المجهور والشديد فهي وجود المنع؛ منع جري النفس مع المجهور، ومنع جري الصوت مع الشديد. وأمّا الخاصّية المشتركة بين المهموس والرخو فهي وجود الجريان؛ جريان النفس مع المهموس، وجريان الصوت مع الرخو.

والذي غفل عنه القدماء، وفاتتهم معرفته، هو أنّ كلاًّ من الممنوعين، وكلاًّ من الجاريين مترابطان ترابط وجهي العملة النقدية، ومترتّبان أحدهما على الآخر ترتّب النتيجة على السبب. فمنع جري الصوت هو المحصّلة النهائيّة، واللازمة الطبيعيّة لمنع جري النفس، ومنع جري النفس هو اللازمة الطبيعيّة لإشباع الاعتماد في موضع الصوت، أي في مخرجه، وذلك بسبب إقفال مجرى الهواء، نتيجة لوجود حُبسة كاملة الانغلاق في مكان ما من جهاز النطق، ومن هنا كان تعريف الشديد (أي: الوقفة) **بأنّه الصامت الذي يقتضي نطقه انحباساً تامّاً لكتلة من الهواء**[105].

وبالمثل فإنّ جري الصوت في الرخو(الاحتكاكي) هو اللازمة الطبيعيّة لجري النفس، وجري النفس بدوره هو اللازمة الطبيعيّة لما سمّوه بضعف الاعتماد، الذي يُفسّر علمياً بعدم وجود حُبسة كاملة الإغلاق، تتسبّب في إقفال مجرى الهواء، فكلّ ما يحصل هو مجرد تضييق أو تعويق جزئي، نتيجة اقتراب عضو من آخر فحسب.

وعليه، فإنّ الدارس يلحظ أنّ هناك تداخلاً كبيراً عند سيبويه بين المجهور والشديد من جهة، وبين المهموس والرخو من جهة أخرى، وأنّ تعريفه للمجهور- من ثَمّ- ما هو إلاّ تعريف للشديد، ولكن على نحو مفصّل، وأنّ تعريفه للشديد هو- في المقابل- تعريف مقتضبٌ أو مختصرٌ على نحو بالغ للمجهور، اكتفى فيه بالمحصّلة النهائيّة فقط، وأهمل الحيثيّات الأخرى، أي اقتصر على المسبّب وحده، دون السبب أو الأسباب المنتجة له، والمفضية إليه.

105 – محاضرات في اللسانيات، ص 149.

هذا، وقد حاول بعض العلماء المحدثين تقريب تعريف سيبويه للمجهور من التعريف العلميّ الحديث له: بأنّه الصوت الذي تتذبذب الأوتار الصوتية في أثناء نطقه[106]، وذلك بناءً على **اعتقاده أنّ سيبويه كان على عِلْم حقيقيّ بطبيعة المجهور والمهموس**[107]**!** وهذا هو ما ذهب إليه إبراهيم أنيس (1906-1977م). ونحن– في الواقع – نستغرب كلّ الاستغراب كيف يكون سيبويه على علم حقيقيّ بطبيعة المجهور والمهموس، وهو لا يعلم السبب الحقيقيّ للجهر والهمس؟ إنّ سيبويه لم يقف على الحنجرة ولا على تشريحها، ومن ثَمّ فهو لا يعرف شيئاً عن الأوتار الصوتيّة، وتبعاً لذلك، لا يعرف شيئاً عن دورها في إحداث الجهر والهمس، فكيف يكون على علم حقيقيّ بذلك؟ كيف يتمكّن من تشخيص الحالة، وهو لا يعرف العلّة الحقيقيّة؟

إنّ السبب الحقيقي للجهر والهمس ظلّ سرّاً دفيناً، ولغزاً استعصى على القدماء– شرقاً وغرباً– إماطة اللثام عنه، وفكّ مغاليقه، إلى أنْ جاء العالم الفرنسي؛ أنطوان فيرين Antoin Ferien، في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى وجه التحديد عام 1741م، حيث قام بإجراء تجربة عمليّة على قصبة هوائيّة لكلب مذبوح، أمام أكاديميّة العلوم بباريس، أثبت من خلالها أنّ اهتزاز الوترين الصوتيّين هو العامل الأساسي لإحداث الجهر[108].

وعليه، فإنّ كلام إبراهيم أنيس هذا، لا يزيد– من وجهة نظرنا– على كونه نوعاً من المجاملة العلميّة لأبي النحو العربي؛ سيبويه، ليس غير؛ ذلك أنّ من الإخفاقات البارزة والخطيرة التي تُسجّل على الدراسات الصوتيّة عند اللغويّين العرب– على حدّ قول روبنز– هي عدم قدرتهم على تشخيص حركيّة التمييز بين المجهور والمهموس من الصوامت"[109]. وزيادة على ذلك نقول: إنّ

106 - An out line of English phonetics, p.19.

107 – الأصوات اللغوية، ص 123.

108 – دراسة السمع والكلام ص 132.

109 – موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص 173.

عدم وقوف سيبويه على السبب الحقيقي للجهر والهمس كان المسئول مسئوليّة مباشرة عن التداخل عنده بين المجهور والشديد من جهة، وبين المهموس والرخو من الجهة الأخرى، كما كان هو المسئول أيضاً عن صياغة هذا التعريف على هذا النحو الذي يتّسم بالضبابيّة والإبهام والعموم، بحيث لا يكاد الدارس يخرج منه بشيء محدّد، قال كمال بشر بهذا الخصوص: "وإنّما قدّموا لهاتين الظاهرتين تعريفات تعتمد في الأساس. . . على كيفيّة مرور الهواء في جهاز النطق. **وهي تعريفات تتّسم- على كلّ حال- بالصعوبة والتعقيد إلى حدّ أنّه ليس من السهل تعرّف مقاصدهم بدقّة**"[110].

وفي ضوء اعتقاده هذا، ذهب المرحوم إبراهيم أنيس إلى أنّ كلمة: "**موضعه**" في تعريف سيبويه للمجهور لا يُقصد بها المخرج، وإنّما يقصد بها مجرى الصوت؛ منذ صدوره من الرئتين إلى انطلاقه إلى الخارج[111]!. وممّا لا شكّ فيه أنّ إبراهيم أنيس قد أبعد في تصوّره، وغالى في مجاملته، فموضع الصوت في تعريف سيبويه إنّما يقصد به المخرج ليس غير؛ ذلك أنّ الموضع والمقطع والمخرج مترادفات يستخدمها القدماء للإشارة إلى المكان الذي يخرج منه الصوت، وهذا ما فهمه العلماء والمحقّقون- قدامى ومحدثين- من عبارة سيبويه آنفة الذكر، قال مكّي (437هـ): "ومعنى الحرف المجهور أنّه حرف قويّ، يمنع النفس أنْ يجري معه عند النطق به لقوّته، **وقوّة الاعتماد عليه في موضع خروجه**"[112]، وقال الرضي الإستراباذي:" ولا يجري النفس إلاّ بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت. . . لأنّ النفس الخارج من الصدر- وهو مركب الصوت- يحتبس إذا اشتدّ اعتماد الناطق على **مخرج الحرف؛ إذ الاعتماد على موضع من الحلق والفم يحبس النفس**"[113]، وقال حفني ناصف (1860-1919م): "فالمجهورة ما يقتضي النطق بها

110 – علم الأصوات، ص 176.

111 – الأصوات اللغويّة، ص 124.

112 – الرعاية لتجويد القراءة، ص 93.

113 – شرح الشافية 259/3.

إشباع الاعتماد على موضع خروجها، فينقطع النفس الخارج من الصدر إلى أنْ ينقضي الاعتماد عليها"[114].

وكما أبعد إبراهيم أنيس في تفسيره لموضع الصوت، فقد أبعد كذلك في تفسيره لعبارة سيبويه:" أُشبع الاعتماد عليه" حيث أفتى بأنّها تُفيد أنّ المجهور صوت متمكّن، مشبع فيه وضوح وفيه قوّة، وأنّ المقصود بها هو نفس المقصود بالمصطلح الغربي: "sonority"[115]. وكلام إبراهيم أنيس هذا ما هو إلاّ صدىً لكلام الرضي الإستراباذي في شرح الشافية، الذي جاء فيه: "والجهر رفع الصوت، والهمس إخفاؤه، وإنّما يكون مجهوراً؛ لأنّك تُشبع الاعتماد في موضعه، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت، ومن ضعف الاعتماد يحصل الهمس والرخاوة"[116].

والصحيح أنّ كلاًّ من الرضي الإستراباذي، وإبراهيم أنيس من بعده، قد جانب الصواب فيما ذهب إليه؛ ذلك أنّ المقصود بإشباع الاعتماد في عبارة سيبويه تلك، هو إحكام الاتّصال، وقوّته، بحيث يؤدّي إلى حُبسة كاملة الانغلاق- ومن ثَمَّ- إلى إقفال تامّ لمجرى الهواء، ذلك أنّ الاعتماد لغة: يعني الاتّكاء، فعبارة "إشباع الاعتماد"، تعني قوة الاتّكاء، أي شدّة الاتّصال للأعضاء بعضها ببعض. وهذا أهمّ معلم من معالم الصوت الشديد (الوقفة)، لا المجهور؛ إذ أيّ منع لجري النفس هذا الذي يمكن أنْ يُتصوّر مع الصوتين الانطلاقيّين: الواو والياء، اللذين يعرفان في الاصطلاح بـ: "أشباه الحركات: semi vowels"؟[117]، وأيّ منع لهذا الجري للنفس مع مجموعة الأصوات المتوسّطة، أو المائعة: الميم والنون واللام والراء، وهي الصوامت المشبهة للحركات: vowel-like consonants؟[118]. وأيّ منع لجري النفس هذا الذي يمكن

114 – تاريخ الأدب العربي، أو حياة اللغة العربية ، ص 19.

115 – الأصوات اللغويّة، ص 123-124.

116 – شرح الشافية 3/ 258.

117 - An out line of English phonetics , p: 47, 206.

118 – علم الأصوات، ص 345، 359.

أنْ يُتصوّر كذلك مع مجموعة الأصوات المجهورة الاحتكاكيّة، كالزاي والذال والظاء والغين والعين؟

وبالنسبة لمنع جري النفس مع المجهور، بحسب قول سيبويه، فقد خرّجه إبراهيم أنيس على أنّ الحسّ المرهف لسيبويه قد جعله يشعر مع المجهور باقتراب الوترين الصوتيّين؛ أحدهما من الآخر حتى ليكادان يسدّان طريق التنفس[119]. ولكنّ سيبويه– وكما ذكرنا آنفاً– لم يكن لديه أدنى معرفة بالأوتار الصوتيّة، ولا بنشاطها، ولا بكيفيّة عملها.

بقي أنْ نقول: إذا كان إبراهيم أنيس قد حاول جاهداً نفي ظاهرة التضارب والتداخل لدى سيبويه بالنسبة إلى المجهور والشديد من جهة، والمهموس والرخو من الجهة الأخرى[120]، فإنّه لم يكن موفّقاً في محاولته تلك؛ نظراً إلى أنّ محاولته هذه كانت صادرة عن مقدّمة غير مسلّم له بها، ألا وهي أنّ سيبويه كان على علم حقيقي بطبيعة المجهور والمهموس، ممّا اضطره ذلك إلى أنْ يحمل كلامه على غير ظاهره، وأنْ يوجّهه خلافاً لما ينطق به لسان حاله، ويلوي– من ثَمَّ– عنق الحقيقة ليّاً، كي ينسجم الكلام مع ما اعتقده هو، ويستقيم مع فهمه هو.

والذي نراه ونعتقده، هو أنّ التداخل والاضطراب بين أفراد كلٍّ من هاتين المجموعتين حقيقة واقعة، وأمر واضح لا لبس فيه. ولسنا– في هذا الذي نراه– بدعاً من الباحثين، فقد سبقنا إلى تقريره غير واحد من العلماء المحقّقين؛ قال محمّد المبارك (1912-1982م): "ويبدو أنّ بين التقسيمين تداخلاً والتباساً. وقد قالوا: إنّ الفرق بينهما أنّ المجهورة تمنع النفس، والشديدة تمنع الصوت، ولكنّ هذا التفريق غير واضح وضوحاً تامّاً"[121]، وقال كمال بشر: "يبدو لي أنّهم

119 – الأصوات اللغويّة، ص 124.

120 – المرجع السابق، ص 126.

121 – فقه اللغة وخصائص العربيّة، ص 51.

– بدءاً من شيخهم سيبويه– قد خلطوا في التعريف، وتحديد مصطلحاتهم بين الجهر والشدّة من ناحية، والهمس والرخاوة من ناحية أخرى"[122]، ثّمّ أردف يقول: "إنّه من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى الدارس المدقّق "التفريق بين أفراد القبيلين (الجهر والشدّة + الهمس والرخاوة) تفريقاً يمكن الاعتماد عليه، أو الائتناس به؛ ذلك لأنّ أسلوب التحديد لكلّ زوجين متشابه، (إنْ لم يكن متماثلاً)، وأنّ المصطلحات التي ينتظمها هذا الأسلوب متقاربة وغامضة في الوقت نفسه"[123]، وقال رمضان عبد التواب (1935-2001م) بهذا الخصوص: "إنّ تعريف سيبويه للشديد يقرب جدّاً من تعريفه للمجهور، كما يقرب تعريفه للرخو من تعريفه للمهموس"[124].

هـ– استخدام الوجه الأضعف، أو الأقلّ في الاستعمال

والمثال البارز على ذلك :

أ– استخدامه اللاّم وما معاً في جواب "لو" في النفي، فمن ذلك قوله (الكتاب 5/3): "ولو كانت على ما يقول الخليل **لما** قلت: أمّا زيداً فلن أضرب"، وقوله (الكتاب 311/2): "ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم **لما** جاز أن تقول:..."، وقوله (الكتاب 417/2): "فلو كان ذا لغواً **لما** قالت العرب...". والفصيح المشهور في "لو" أنّ جوابها في الإيجاب يكون باللام، نحو: لو جاءني خالد لأكرمته، قال تعالى: ﴿**ولو رُدّوا لعادوا لما نُهوا عنه**﴾ (الأنعام/ 28)، وقال تعالى: ﴿**ولو شاء الله لجمعهم على الهدى**﴾ (الرعد/ 31)، وقد تحذف هذه اللام كقولنا: لو جاء زيد أكرمته وأمّا في النفي فيكون جوابها بـ :"ما" في الماضي، وبـ: "لم" في المضارع، قال تعالى: ﴿**لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلاّ خبالا**﴾ (التوبة/ 47)، وقال جلّ ذكره: ﴿**ولو أنّا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما**

122 – علم الأصوات، ص 176.

123 – المرجع السابق ص 177.

124 – المدخل إلى علم اللغة، ص 39.

فعلوه إلاّ قليل منهم﴾ (النساء/ 66)، وكقولنا: لو ضربتني لم أضربك. وأمّا أن يأتي جوابها في النفي مقترناً باللام وما فقليل، قال أبو حيّان: "وجاء جواب "لو" **منفيّاً بـ "ما" بغير اللام، وهو الأفصح، ودخول اللام عليه قليل**"[125].

ب- **الجمع بين الهاء والكاف في اسم الإشارة للمفرد**، وذلك حيث يقول: فهي في هذا الطرف كالهاء في **هذاك** الطرف" (الكتاب/ 145/4). والأكثر في الاستعمال هو عدم الجمع بينهما، قال ابن مالك: "عدم لحاق الهاء باسم الإشارة المقرون بالكاف أكثر من لحاقها إيّاه"[126].

ت- **تكلّف التقديرات وارتكاب الضرورات**، وذلك في قول النابغة الجعدي:

قرومٍ تسامى عند باب دفاعُه ❁ كأنْ يُؤخذُ المرء الكريم فيقتلا

فقد استشهد به على حذف " ما" بعد الكاف، لأجل الضرورة الشعريّة، وعدّ "أنْ" مخفّفة من الثقيلة، وهذا أوجب- من ثَمّ- رفع الفعل "يُؤخذ" بعدها. والتقدير عنده هو: كما أنّه يُؤخذُ[127]. وهذا التقدير ينطوي على ضرورتين ثنتين، هما: حذف:" ما"، ونصب الفعل المضارع:" فيقتلا" بعد الفاء في الموجب. وكان الأولى به التخفّف من كلّ هذه التقديرات، وتجنّب الضرورات، وذلك بعدّ "أنْ" في" كأنْ" هي الناصبة للفعل المضارع، ونصب الفعل "يُؤخذ" بعدها، حتّى يكون هناك مسوّغ لنصب الفعل: "فيقتلا"، ويصبح البيت بذلك سائغاً، ولا شاهد فيه. ويعزّز هذا ويقوّيه، ما نُقل عن المازني أنّه قال: "**أنا لا أُنشده إلاّ: كأنْ يُؤخذَ المرء. . . لأنّها : "أنْ" التي تنصب الأفعال، دخلت عليها كاف التشبيه**"[128].

---

125 – ارتشاف الضرب 550/3.

126 – شرح التسهيل 244/1.

127 – الكتاب 141/3.

128 – شرح السيرافي 367/3.

هذا علاوة على أنّه من أسس هذا العلم الثابتة، وقواعده الراسخة، أنّه كلّما أمكن أخذ التركيب على ظاهره، وكلّما أمكن الابتعاد عن تكلّف التقديرات، وارتكاب الضرورات – ما لم تُكسر معه قاعدة، أو يفسد به معنى– كان الأولى الأخذ به، بل هو ما يجب العمل به. وهذا كلّه يتحقّق في القول بأنّ " أنْ" في البيت السابق هي الناصبة للمضارع، وأنّ الفعل بعدها منصوب لا مرفوع، فنتخلّص بذلك من كُلفة التقديرات، ومن آفة الضرورات.

و– **السهو والغلط**، ويتجلّى ذلك في الآتي:

إنكاره لعمل الفعل الذي قبل "إلاّ" في المنصوب بعدها. ففي "باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً"، قال سيبويه – حكاية عن يونس (182ه)، وعيسى بن عمر(149ه)–: "إنّ بعض العرب الموثوق بعربيّته يقول: ما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً. **وعلى هذا: ما رأيت أحداً إلاّ زيداً، فينصب "زيداً" على غير رأيت**؛ وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأوّل، ولكنّك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأوّل"[129].

والسؤال الذي يوجّه إلى سيبويه هو: إذا كان" زيداً" لا يعمل فيه الفعل "رأيت" السابق، فما الذي نصبه إذن؟ ثُمّ إنّ نصب" زيداً" في المثال الذي ذكره، ليس له من تخريج إلاّ بواحد من اثنين: إمّا على الاتباع، أي البدل، وإمّا النصب على الاستثناء، ولا ثالث لهما. والعامل في كلتا الحالتين سيكون هو الفعل: "رأيت" ليس غير، ومن هنا قال السيرافي:" والذي يوجبه القياس، والنظر الصحيح، أن تنصب" زيداً" بالفعل الذي قبل إلاّ"[130].

2– **السهو في التمثيل**، ويتمثّل في الآتي:

أ– في الباب الذي عقده بعنوان : "ما يكون محمولاً على "إنّ" فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء".

---

129 – الكتاب 319/2.

130 – شرح السيرافي 60/3.

فبالنسبة إلى للحمل على الابتداء؛ أي على محلّ اسم إنّ، مثّل له بـ: إنّ زيداً ظريفٌ وعمروٌ، وأمّا الحمل على الأوّل؛ أي على لفظ اسم إنّ، فمثّل له بـ: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً ظريفٌ، ثُمّ أردف يقول: فحملته على قوله عزّ وجلّ:" ولو **أنّ** ما في الأرض من شجرة أقلام، والبحرَ يمدّه من بعده سبعة أبحر"[131]. والسهو ههنا يتجلّى في أنّ الباب لـ: "إنّ" المكسورة الهمزة، والآية الكريمة المستشهد بها هي لـ: "أنّ" المفتوحة!

ب-التمثيل بكلٍّ من: "أرْض وآراض" و"أهل وآهال"- كما أشرنا سابقاً[132] - في الباب الذي خصّصه للجمع الذي لم يأت على واحده[133]، مثل قولهم : رهْط وأراهط، فأراهط ليست تكسيراً لـ:" رَهْط"، وإنّما هي تكسير لـ: "أرْهُط". وعليه، فإنّ إيراده في هذا الباب: آراضَ، وآهال، لا شكّ في أنّه سهوَ وغلط في التمثيل ليس غير؛ نظراً إلى أنّ كلاًّ من: آراض وآهال، إنْ هو إلاّ جمع تكسير جاء على ما يكون في مثله، نحو: فرخ وأفراخ، وزند وأزناد، فكلّ من: " أرْض، وأهْل" مفرد قياسي لكلّ من: آراض، وآهال.

ت- وفي باب ما هو اسم يقع على الجميع، **لم يُكسّر عليه واحده**، مثّل سيبويه على ذلك بقوله: "**ومثل ذلك في كلامهم: أخ وإخوة**"[134].

والسهو يتجلّى ههنا في أنّ "إخوة " بوزن " فِعلة" هي جمع تكسير حقيقي لـ: أخ، تماماً كما يكسّر: فتى على فتية، وصبيّ على صبية، فهو- إذن- ممّا كُسّر عَليه واحده، أي هو جمع تكسير، وليس اسم جمع، خلافاً لعنوان الباب.

ث- وفي الباب الذي عقده للوقف في أواخر الكلم، قال: فعلامة التأنيث إذا وصلته، التاءُ. وإذا وقفت ألحقت الهاء، أرادوا أنْ يفرّقوا بين هذه التاء، والتاء

131 – الكتاب 144/2.

132 – انظر ص 13.

133 – الكتاب 616/3.

134 – المرجع السابق 625/3.

التي هي من نفس الحرف، نحو تاء القتّ، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، نحو تاء سنبتة، وتاء عفريت"[135].

والسهو الذي وقع فيه سيبويه ههنا هو أنّ تاء "سنبتة"، التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ لكونها زائدة للإلحاق، لا يقع عليها وقف أصلاً[136]، وإنّما الوقف على التاء المربوطة، والتاء المربوطة يوقف عليها بالهاء، فليست التاء في "سنبتة " كالتاء في "عفريت"؛ لأنّ تاء "عفريت" يوقف عليها لكونها آخراً، وأمّا التاء في "سنبتة"، فلا سبيل إلى الوقوف عليها؛ لأنّها تقع حشواً.

ج- تعليل سيبويه لحذف صلة الضمير في: "رُسُلُكُمو"، أي الضمة الطويلة، أو ما يسمّونه بالواو، ومن ثمّ تسكين الميم؛ لئلاّ يجتمع في كلامهم أربعة متحركات[137].

ولكنّ حذف صلة الضمير أي الواو ههنا، يؤدّي إلى تتابع أربعة متحرّكات، هي: الراء والسين واللام والكاف.

د- ومن أمثلة السهو والخطأ في التمثيل، تمثيله لعدم جواز إدغام الياء والواو المفتوح ما قبلهما في شيء من الأصوات المتقاربة؛ وذلك للمدّ واللين الذي فيهما، ومثّل على ذلك بـ: "ورأيت **دلْوَ** مالك"[138]. وهذا – كما هو ظاهر- سهو، وغلط في التمثيل واضَح؛ لأنّ ما قبل الواو ههنا ساكن وليس متحرّكاً، هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، يفيد كلامه هذا، أنّ عدم إدغام الواو في الميم في هذا المثال، ناجم عن المدّ واللين الذي في الواو؛ لأنّ الإدغام في ما ليس فيه مدّ ولين وهو الميم، يُخرج الواو إلى ما ليس فيه مدّ ولين، وبعبارة أخرى، الإدغام في الميم يسلب الواو ههنا خاصّيتها، أي مدّها ولينها، وهذا يعني تلقائيّاً أنّه لو

135 – المرجع السابق 166/4.

136 – شرح السيرافي 38/5.

137 – الكتاب 192/4.

138 – المرجع السابق 447/4.

كان هناك صوت آخر مكان الواو ههنا، ومقارب للميم جاز الإدغام. وهذا غير صحيح البتّة؛ إذْ لو كان مكان الواو في هذا المثال نفس الصوت أي الميم ما جاز الإدغام أصلاً، وذلك نحو: عِلم مالك. فلا يجوز إدغام الميم في الميم ههنا؛ لسكون ما قبل الميم الأولى. وعليه، فالإدغام ممتنع مطلقاً في هذا المثال ونحوه، وسيبويه جعله مقيّداً بالمدّ واللين الذي في الواو. ولذا كان الصواب أنْ يُمثّل بنحو: هؤلاء مُصْطَفَوُ مالك[139].

3- **السهو والغلط في الضبط**، ويتجلّى ذلك في ضبطه لما تحته خطّ بالرفع في بيت ابن أحمر:

يعالج عاقراً أعيت عليه ❁ ليلقحها **فينتجُها** حوارا

وقد خرّج سيبويه رفع الفعل: "ينتجها" على أحد وجهين:

إمّا العطف على الفعل" يعالج".

وإمّا على الاستئناف، أي : فهو ينتجها[140].

ولا شكّ في أنّ رفع الفعل على الوجهين كليهما لا يصحّ، فلا يكون في "ينتجها" إلاّ النصب[141]. ورفعه سهو وغلط من سيبويه، ومن كلّ من أجازه، كالزمخشري، وابن يعيش (643ه) اللذين وصفاه بأنّه وجه جيّد، ولكنّ النصب أجود[142]. وإنّما كان نصب الفعل : "ينتجها" واجباً؛ لأنّه إذا عطفه على الفعل "يعالج"، أو رفعه على الاستئناف، فقد أوجب في الحالتين وجود الفعل، أي أخبر بنتاج العاقر، أي: ولادتها. وهذا لا يكون بحال؛ لأنّ العاقر لا تلد.

ومن جهة أخرى، فإنّ رفع سيبويه للفعل: "ينتجها" دليل قوي على تركيز النحاة على الشكل دون المحتوى، أو المضمون، وبعبارة أخرى التركيز على

139 – شرح السيرافي 415/5.

140 – الكتاب 55/3.

141 – شرح السيرافي251/3.

142 – شرح المفصّل 36/7.

عنصر النحويّة دون عنصر المقبوليّة، ورفع الفعل إذا كان جائزاً من جهة النحوية، فإنّه غير جائز مطلقاً من جهة المقبوليّة؛ لأنّ فيه مناقضة سافرة للواقع، ومخالفة صريحة لما تقضي به طبيعة الأشياء، التي تفيد بأنّ العاقر لا تلد. يؤكّد ذلك لنا، بل يقطع به، أنّ مراد ابن أحمر من بيته هذا هو الإفادة بأنّ هذا الشخص الذي يحاول إيذاءه، لن يتأتّى له ذلك أبداً؛ لأنّه بعمله ذاك إنّما هو كمن يحاول أمراً لا يكون، أي هو كمن يحاول المستحيل، مثله في ذلك مثل من يحاول أنْ يجعل العاقر تلد.

4- **القول بحذف جواب "ربّ"** في قول الشمّاخ:

ودوّيّة قفر تمشّى نعامُها ❁ كمشي النصارى في خفاف الأرندج

قال في الكتاب: **"وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئ فيها جواب لـ: "رُبّ" لعلم المخاطب** أنّه يريد: قطعتها، وما فيه هذا المعنى"[143].

وما ذكره سيبويه إنْ هو إلاّ سهو منه، ذلك أنّ جواب "رُبّ" قد جاء في البيت الذي يليه مباشرة، وهو على حدّ قول السيرافي، قوله:

تركت بها ليلاً طويلاً وسامرا ❁ لدى مَلقح من عود مرخ ومنتج[144]

وقد اعترض محقّق كتاب: "سرّ صناعة الإعراب" على ما ذكره السيرافي، قائلاً: "هذا البيت [أي: البيت الذي ذكره السيرافي] ليس في ديوان الشمّاخ، والبيت الذي يتلو الشاهد المذكور، هو:

قطعت إلى معروفها منكراتها ❁ إذا خبّ آل الأمعز المتوهّج

وأنّ جواب " رُبّ" هو جملة: قطعت[145]. وسواء قلنا: إنّ البيت الذي يتلو بيت الشاهد المذكور هو هذا البيت أو ذاك، فليس هذا هو المهمّ، وإنّما المهمّ هو

143 – الكتاب 104/3.

144 – شرح السيرافي312/3.

145 – سرّ صناعة الإعراب 648/2 الهامش رقم 9.

أنّ القصيدة التي فيها هذا البيت قد جاء فيها جواب لربّ، خلافاً لما نصّ عليه سيبويه.

5- القول بالإبدال قبل تمام الاسم، وذلك في قوله تعالى: ﴿أيعدكم أنّكم إذا متّم وكنتم تراباً وعظاماً أنّكم مخرجون﴾ (المؤمنون/ 135). فقد جاء سيبويه بهذه الآية في باب "ما تكون فيه "أنّ" بدلاً من شيء هو الأوّل"، قال في الكتاب: "وممّا جاء مبدلاً من هذا الباب: أيعدكم... الآية. والتقدير عنده هو: "أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متّم، وذلك أُريد بها، ولكنّه إنّما قُدّمت " أنّ" الأولى ليعلم بعد أيّ شيء الإخراج"[146].

والسهو ههنا يتمثّل في الإبدال من الاسم: "أنّكم" قبل تمامه؛ لأنّ تمامه بالخبر "مخرجون"، والظرف: "إذا متّم" ليس باسم تامّ، وإنّما هو متعلّق بالخبر:"مخرجون"، ولهذا علّق السيرافي على كلام سيبويه هذا، بأنّ فيه خللاً؛ لأنّه لا يجوز البدل من الاسم قبل تمامه[147]، وقدّم بدلاً من ذلك تخريجين، أحدهما للجرمي(225هـ) الذي يرى أنّ "أنّكم" الثانية مكرّرة توكيداً لفظيّاً للأولى بسبب التراخي. والآخر للمبرّد الذي خالف فيه كلاّ من سيبويه والجرمي، حيث ذهب فيه إلى أنّ: "أنّكم" الثانية ليست تابعة-عنده- للأولى؛ فلا هي بدل ولا توكيد، وإنّما هي مع اسمها وخبرها مبتدأ مؤخّر، وخبرها الظرف: "إذا متّم". وهما أي: المبتدأ والخبر، خبر لـ: "أنّكم" الأولى[148]. وفي الحقيقة كان للمبرّد في هذه الآية رأيان: الأوّل: تابع فَي الجرمي، فعدّها توكيداً، ووصف هذا الرأي بأنّه أحسن الأقاويل عنده في هذه الآية[149]، والآخر: هو ما ذكره السيرافي، وذكره المبرد بعد هذا الرأي، ووصفه بأنّه قول حسن وجميل[150]. وأمّا ما ذهب

146 – الكتاب 132/3-133.

147 – شرح السيرافي 355/3.

148 – المرجع السابق 354/3.

149 – المقتضب 356/2.

150 – المرجع السابق 357/2.

إليه سيبويه من عدّ "أنّكم" الثانية بدلاً من الأولى فقد ضعّفه، ووصفه بأنّه ليس بالقويّ[151].

6- الحكم على التاء في "تهلل" بأنّها زائدة، أي: أنّها بوزن: "تَفْعَل"، والحكم على الكلمة – من ثَمّ- بالشذوذ بسبب عدم إدغام المثلين في الآخر[152]. وإنّما حكم سيبويه على التاء بالزيادة نظراً إلى أنّ المعاجم لم تثبت مادّة "تهل". ولكنّ اللغة أوسع من المعاجم، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإنّه لا يُحكم على التاء في أصل الكلمة بالزيادة إلاّ بثبت[153]، قال ابن جنّي: "واعلم أنّ للتاء ميزاناً وقانوناً من طريق القياس كونها أصلاً أو زائدة، فإذا عدمت الاشتقاق في كلمة فيها تاء أو نون فإنّ حالها فيما أذكره سواء: فانظر إلى التاء والنون، فإنْ كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بهما فاقض بأنّهما أصلان، وإنْ لم يكن المثال الذي هما فيه بهما أو بإحداهما على زنة الأصول، فاقض بأنّهما زائدتان"[154].

وعليه، فإذا طبّقنا هذا الميزان الذي أشار إليه ابن جنّي، حكمنا تلقائيّاً على التاء في: "تهلل" بأنّها أصليّة لا زائدة، خلافاً لسيبويه؛ وذلك لأنّ:" تهلل" على وزن " فَعْلَل"، وهو من أبنية العرب المعروفة، فالتاء فيه أصل من أصول الكلمة، وقد كُرّرت فيه اللام للإلحاق بـ:" جعفر"، فعدم الإدغام بين اللّامين كان لأجل الإلحاق ليس غير. وهذا هو حَكم الملحق دائماً.

ولكنّ الدليل القاطع على أصالة التاء في" تهلل"، هو كلام العرب نفسه، فقد جاء في كلامهم:" تهل" بمعنى "تهلل"، وذلك في قول الراجز:

---

151 – المرجع السابق 2/ 360.
152 – الكتاب 4/ 430.
153 – شرح السيرافي5/ 378.
154 – سرّ صناعة الإعراب 1/ 167.

امضِ ودع عنك شعاب **تهلا** ❁ حتّى تسوق الحيّ أرضاً وسهلا

أخذت أهلاً وتركت أهلا[155]

ومن حفظ، حجّة على من لم يحفظ.

7- **الزعم بإدغام الهاء في الحاء**

قال في الكتاب: "وممّا قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله:

كأنّها بعد كلال الزاجر ❁ **ومسْحي** مرّ عقاب كاسر

يريدون: ومسْحِه"[156]. وقد علّق السيرافي على استشهاد سيبويه بهذا البيت بأنّه **سهو أو غلط**؛ لأنّ الإدغام لا يصحّ في البيت؛ لسكون ما قبل الحاء، كما أنّ الإدغام يؤدّي أيضاً إلى كسر واضح في البيت[157].

وقد عزّ على ابن جنّي – على ما يبدو- أنْ يُنسب السهو أو الغلط إلى سيبويه، فذهب إلى أنّ قصد سيبويه بالإدغام ههنا هو الإخفاء، وليس الإدغام حقيقة[158]، أي حمل كلامه على المجاز لا الحقيقة؛ لأنّ سيبويه- من وجهة نظره- أجلّ من أنْ يُظنّ به " أنّه ممّن يتوجّه عليه هذا الغلط الفاحش، حتّى يخرج فيه من خطأ الإعراب إلى كسر الوزن"[159].

ولا شكّ في أنّ كلام ابن جنّي هذا فيه تزيّد وتمحّل، بل هو- من وجهة نظرنا- إلى المجاملة العلمية أقرب منه إلى التحقيق العلمي لغير واحد من الأسباب:

أوّلاً: إنّ سياق كلام سيبويه يفيد الإدغام حقيقة، وليس الإخفاء؛ ذلك أنّه قد مثّل به في سياق تمثيله للإدغام الحقيقي، وذلك بقول بني تميم: "محّم"،

155 – شرح السيرافي 378/5.

156 – الكتاب 450/4.

157 – شرح السيرافي 419/5.

158 – سرّ صناعة الإعراب 58/1.

159 – المرجع السابق، نفس المكان.

يريدون: معهم، ومحّاؤلاء، يريدون: مع هؤلاء[160]. ثمّ ذكر بعد ذلك مباشرة البيت السابق شاهداً على إدغام الهاء في الحاء، وقال عقبه: يريدون: ومسحه.

ثانياً: لو كان ما قاله ابن جنّي صحيحاً، لكان ينبغي أنْ تكون رواية سيبويه للبيت بإثبات الهاء– على النحو الذي أورده ابن جنّي– هكذا:

كأنّها بعد كلال الزاجر ❁ **ومسحه** مرّ عقاب كاسر[161]

وذلك لأنّ حقيقة الإخفاء هي إضعاف النطق بالصوت فقط، وليس إسقاطه من النطق، وفناءه في الآخر، كما هو الحال في الإدغام، ففي الإخفاء يكون الصوت موجوداً في النطق– وإنْ على نحو ضعيف– وممثّلاً في الرسم الكتابي كذلك، أي هو موجود نطقاً وكتابة. ولِمَ نذهب بعيداً؟ فها هو ذا سيبويه قد مثّل لنا على الإخفاء ببعض الشواهد، وذلك كإخفاء الباء قبل الميم في قوله:

وإنّي **بِما** قد كلّفتني عشيرتي ❁ من الذبّ عن أعراضها لحقيق[162]

وإخفاء الميم الأولى في كلّ من قوله:

وامتاح منّي حلبات الهاجم ❁ شأوُ مدلّ سابق **اللهامِم**

وقوله:

وغير سفعٍ مثّل **بحامِم**[163]

وكما هو ظاهر للعيان فإنّ الصوت المُخفى موجود نطقاً، ومثبت كتابة.

وعليه، فإنّ عدم وجود الهاء في رواية سيبويه، يقطع بأنّها – كما قال– مدغمة في الحاء، وليست مخفاة على حدّ قول ابن جنّي، أي أنّه أراد بقوله:

160 – الكتاب 450/4.
161 – سرّ صناعة الإعراب 58/1.
162 – الكتاب 438/4.
163 – المرجع السابق 439/4.

الإدغام: الإدغام حقيقة لا مجازاً. وللعلم فإنّ رواية سيبويه للشاهد في الكتاب المحقّق هي نفس رواية السيرافي في شرحه للكتاب[164]، وهي أيضاً الرواية ذاتها في الطبعة الأميريّة للكتاب[165].

ثالثاً: لو كان سيبويه يقصد الإخفاء حقيقة، ما كان هناك أيّ معنى لقوله عقب إيراده الشاهد: "يريدون: ومسحه".؛ لأنّ عبارته هذه، القصد منها أنْ يُعرّف القارئ أنّ الحاء المشدّدة هي في الأصل حاء وهاء.

رابعاً: ها هو ذا السيرافي؛ شارح الكتاب، وواحد من أكثر اللغويّين قرباً من معرفة كلام سيبويه، وأقدرهم على فهم مضامينه، لم يتردّد في حمل كلامه على الإدغام حقيقة لا مجازاً، ونسب إليه– من ثَمّ– السهو والغلط، كما قدّمنا.

ز– **مخالفة المذهب العامّ**

القاعدة العامة عند البصريين، هي أنّ الفاعل لا يجوز له بحال من الأحوال أنْ يتقدم – في النثر خصوصاً– على الفعل العامل فيه. وبعبارة أخرى، يتعيّن على الفاعل أنْ يبقى دائماً على يسار الفعل، ولا يجوز له البتّة أنْ يكون على يمينه . فإذا ما حصل وتقدّم ما كان فاعلاً على الفعل، وأصبح موقعه على يمينه، تغيرت وظيفته النحوية، وتغيّرت تبعاً لذلك طبيعة الجملة، فيتحوّل وظيفيّاً من " فاعل " إلى مبتدأ، وتتغيّر تبعاً لذلك طبيعة الجملة؛ فتتحوّل من جملة فعليّة إلى جملة اسميّة، قال المبرد: "فإذا قلت : عبد الله قام، فـّ : "عبد الله" رفع بالابتداء، و"قام" في موضع الخبر، وضميره الذي في "قام" فاعل . فإن زعم زاعم أنّه إنّما يرفع "عبدالله" بفعله، فقد أحال من جهات"[166]. وقال ابن السراج (316هـ) : "لو أتيت بالفعل بعد الاسم، لارتفع الاسم بالابتداء"[167].

164 – شرح السيرافي 419/5.
165 – الكتاب (الطبعة الأميريّة) 413/2.
166 – المقتضب 128/4.
167 – الأصول في النحو، 73/1.

والذي جعلهم يعدونه مبتدأ لا فاعلاً، مع أنّ المعنى العام واحد في الحالتين، هو أنّ النحو – كما قال ابن جني – صناعة لفظية يسوغ معها تنقّل الحال وتغيّرها، فسلوك طريق الصنعة يؤدي – على حد قوله – إلى اختلاف السمة، وإنْ كان المعنى واحداً[168].

ومع إيمان النحاة الراسخ بأنّ القياس يقتضي تقدّم الفاعل على الفعل، لكون الفعل في الأصل حركة الفاعل، ووجود الفاعل سابق لوجود فعله بالضرورة[169]، فإنّهم قد أصروا – مع ذلك– على وجوب تقدم الفعل على فاعله، وعلّلوا ذلك بغير واحد من الأسباب والعلل؛ فمن قائل : إنّ تنزُّل الفاعل منزلة الجزء من الفعل أوجب تقدم الفعل عليه ؛ لأنّه لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أوّلها[170]. ومن قائل : إنّما وجب ذلك لكون الفعل عاملاً في الفاعل، ومرتبة العامل قبل رتبة المعمول[171]. ومن قائل : إنّما وجب تقديم الفعل على الفاعل لكون الفعل مقدماً في الذهن، لذا وجب تقديمه في الذكر[172].

ولعلّ إطلاق ابن جني لقولته المشهورة : "وبعد، فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه"[173]، كان من باب الأخذ في الحسبان كلّ هذه الاعتبارات. ومثل ابن جنّي نصّ الرضي الإستراباذي– بدوره– على ذلك قائلاً: "الفعل باتفاق جميع النحاة لا يرفع ما قبله "[174].

ومَنْ يتأمل كلّ هذا التنظير، وكلّ هذه العلل، والحجج التي احتجّوا بها لتقديم الفعل على فاعله، لا يخالجه أدنى شكّ في أنّها كلّها – وبكلّ وضوح–

168 – الخصائص 342/1- 343.
169 – شرح المفصّل، 75/1.
170 – أسرار العربية، ص 75، وشرح المفصّل 75/1.
171 – شرح المفصّل 75/1.
172 – الكليّات، ص 259.
173 – شرح الكافية 439/1.
174 – الخصائص 385/2.

حجج منطقية، لا لغوية، وأنّها لا تزيد في حقيقة الأمر على كونها تعلاّت، وتمحّلات ليس غير، فلو كان الفاعل بمنزلة الجزء حقّاً من الفعل، ما جاز للفعل أنْ يعمل فيه؛ لأنّ الشيء لا يعمل في نفسه، وإنّما يعمل في غيره، كما أنّ التقدّم في الذهن لا يستوجب- في الحقيقة- التقدّم في الذكر أو التلفّظ[175]. وليس من مهمّتنا في هذا البحث تفنيد هذه العلل، وإنّما نكتفي ههنا بالإحالة على بعض المراجع المعنيّة بهذا الأمر، والتي تُفيد في هذا الموضوع[176].

والذي نؤمن به ونعتقده، هو أنّ تقديم الفاعل على الفعل جائز؛ إذ الفرق بين كلّ من :

ابتسم الطفل و الطفل ابتسم

هو مجرّد فرق درجة، لا فرق طبيعة. إنّنا - في الواقع- أمام صنف واحد من الجمل، لا صنفين مختلفين، والتفريق بينهما – على حدّ قول برجشتراسر (1932م) - هو تفريق أشدّ من الحقيقة[177]؛ ذلك أنّ الفرق بينهما هو فرق دلالي فقط؛ فتقديم الفاعل ههنا هو مجرّد عملية تبئير، الغرض منها تقوية المعنى، وتأكيد حصول الفعل، وذلك لمن ينكر وقوع الفعل منه، أو يتشكّك فيه، قال برجشتراسر: "إنّ الأكثر والأقرب إلى الاحتمال هو أنْ يكون معنى "زيدٌ جاء" عين معنى "جاء زيدٌ". وإنّما الفرق بينهما، أنّي إذا قلتُ:" جاء زيد" أخبرت عن مجيئه إخباراً محضاً، ولا يخالطه شيء غيره، فتقديم الفعل هو العبارة المألوفة. وإذا قلت: "زيد جاء" كان مرادي أنْ أُنبّه السامع إلى أنّ الذي جاء هو زيد، كأنّي قلت: "زيد جاء لا غيره"[178].

175 – الكليّات ص 1066.

176 – ينظر على سبيل المثال : التطور النحوي للغة العربية، ص 132، و المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 63، وإحياء النحو، ص 55، و دراسات نقدية في النحو العربي 243/1.

177 – التطوّر النحوي للّغة العربيّة، ص 132.

178 – المرجع السابق، ص 133.

فإذا ما جئنا إلى سيبويه، وجدناه يوجب تقديم الفاعل على فعله حيناً، ويجيزه حيناً آخر، وذلك للضرورة في الحالتين كلتيهما؛ فمن ذلك تقديم الفاعل على الفعل في قول المرّار الفقعسيّ :

صددت فأطولت الصدود وقلّما ❁ **وصالٌ** على طول الصدود يدوم

حيث قُدّم الفاعل: "وصال" على الفعل: "يدوم"، وذلك لأجل الضرورة الشعرية، قال سيبويه : "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنّه مستقيم ليس فيه نقض"[179]. واستشهد على ذلك بالبيت السابق، وعلق عليه قائلاً: "وإنّما الكلام : وقلّما يدوم وصال"[180].

ولم يكن هذا الشاهد هو الموطن الوحيد الذي تقدّم فيه الفاعل على الفعل عند سيبويه، وإنّما تقدّم عنده، ولكنْ على جهة الوجوب هذه المرّة، في النثر، لا في الشعر، وللضرورة أيضاً، وذلك في حالة كون الفاعل من الأسماء التي لها حقّ الصدارة، مثل "كم " في الاستفهام والخبر. فإذا ما وقع أي اسم من هذا النوع فاعلاً كان أو مفعولاً أو ظرفاً أو مبتدأ، وجب تقديمه؛ فبالنسبة إلى "كم" قال في الكتاب : "ولا تُؤَخّر فاعلة ولا مفعولة؛ لا تقول : رأيت كم رجلاً، وإنّما تقول : كم رجلاً رأيت، وتقول: كم رجلٍ أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجلٍ"[181]. ثمّ أضاف قائلاً: "وكم رجلاً أتاك، أقوى من: كم أتاك رجلاً، **وكم ههنا فاعله**"[182].

ومن ظاهر كلام سيبويه، ومن تمثيله أيضاً، يتّضح لنا تماماً أنّ الفاعل قد تقدّم عنده على الفعل العامل فيه، وذلك لكونه من الأسماء التي لها حقّ الصدارة. ولكنْ بناءً على القاعدة العامة عند البصريين التي تحظر على الفاعل

179 – الكتاب 31/1، 115/3.
180 – المرجع السابق، في المكان نفسه.
181 – المرجع السابق 158/2 المرجع السابق 158/2.
182 – المرجع السابق 159/2.

تقدّمه على رافعه إلاّ في الضرورة الشعرية، ذهب السيرافي إلى أنّ سيبويه سمّى "كم" فاعلة ههنا؛ لأنّ الفعل في المعنى لها، وأنّها مرفوعة على الابتداء[183]. ومثل السيرافي أفتى الشيخ عبد الخالق عضيمة (1910-1984م) هو الآخر، بأنّ المقصود بـِ"الفاعل" في كلام سيبويه ههنا، هو الفاعل لغة، لا اصطلاحاً[184].

ونعتقد – جازمين- أنّ كلاًّ من السيرافي والشيخ عضيمة قد خانه التوفيق في فهم مراد سيبويه ههنا، ومن ثَمّ جانب الصواب في تفسيره؛ فمن ناحية، إنّ ظاهر كلام سيبويه، وتمثيله يقطعان بأنّ المقصود بالفاعل هو الفاعل اصطلاحاً، لا لغة . ومن ناحية أخرى، لو كان كلام سيبويه على "الفاعل" ههنا محمولاً على المعنى اللغوي، لا الاصطلاحي، لوجب حمل كلامه على هذا المعنى أيضاً بالنسبة إلى الوظائف الأخرى التي ذكرها لـ "كم"؛ أقصد بذلك: المفعول به، والظرف، والمبتدأ. وإلا فسيكون الاقتصار فيَ ذلك على الفاعل وحده اعتباطاً؛ فبصدد الوظائف النحوية لـ "كم" قال سيبويه : "اعلم أنّ لـ "كم" موضعين : فأحدهما الاستفهام، وهو الحَرف المستفهم به، بمنزلة "كيف" و"أين". والموضع الآخر : الخبر، ومعناها معنى "رُبّ". وهي تكون اسماً **فاعلاً ومفعولاً وظرفاً ويبنى عليها**"[185]. ويقصد بـ "يبنى عليها" أنّها تأتي مبتدأ. ثم مثّل لكلّ وظيفة من هذه الوظائف الأربع بجملة توضيحيّة، يفهم منها تلقائياً أنّه يقصد بعبارته المعنى الاصطلاحي لكلّ منها، لا اللغوي؛ فبالنسبة إلى الفاعل، مثّل بـ : "كم أتاك رجلاً، وللمفعول به بـ: "كم رجلاً رأيت، وللظرف بـ : "كم عبد الله ماكث ؟"، وفسّر ذلك بقوله : "أي كم يوماً عبد الله ماكث؟ أو كم شهراً عبد الله عندك ؟ ثم وضّح الأمر أكثر فأكثر بقوله : "**فكم ظرف من الأيام**"[186]، ومثل

183 – شرح السيرافي 490/2.
184 – ينظر المقتضب 57/3، الهامش رقم 4.
185 – الكتاب 158/2.
186 – المرجع السابق 159/2.

للمبتدأ بـ :" "كم جريباً أرضك "؟، ثم وضّح المثال قائلاً: "فأرضك مرتفعة بـ "كم" ؛ لأنّها مبتدأ، والأرض مبنية عليها"[187].

ومن جهة ثالثة وأخيرة، لو كان سيبويه يقصد بالفاعل ههنا المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، فكيف يمثّل للمبتدأ بمثالين؟ ومن المقطوع به أنّه قد جاء بهذه الجمل الأربع، ليقدّم أمثلة على الوظائف الأربع التي تقوم بها "كم"، فإذا كان يقصد بالفاعل ههنا المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، فأين المثال الذي مثّل به على الفاعل اصطلاحاً، كما مثّل لكلّ من المبتدأ والمفعول به والظرف؟

وبعد هذا نقول: إنّه لا يخالجنا أدنى شكّ في أنّ المقصود بالفاعل في كلام سيبويه ههنا هو المعنى الاصطلاحي لا اللغوي؛ إذْ لو كان المقصود بالفاعل في كلامه الفاعل لغةً لا اصطلاحاً حقاً، لوجب أنْ ينسحب ذلك أيضاً على المفعول به والظرف والمبتدأ، ولكنّ كلام سيبويه، وتوضيحه عن طريق الأمثلة، يؤكّد بل يقطع بأنّه يقصد المعنى الاصطلاحي، لا اللغويّ، ولا ينكر ذلك إلاّ من غالط في الحقائق نفسه، وخالف حدسه، وتنكّر لنبض الإدراك عنده. وعليه، فالذي جعل السيرافي والشيخ عبد الخالق عضيمة من بعده يذهب كلّ منهما إلى ما ذهب إليه هو القاعدة العامة عند البصريين التي لا تجيز تقدم الفاعل على الفعل إلا في الضرورة الشعرية، أما النثر فلا ضرورة فيه عندهم . والصحيح – وكما يُفهم من كلام سيبويه – أنّ الضرورة ضرورتان :

1– ضرورة عامة تكون في الشعر والنثر على حدّ سواء.

2– ضرورة خاصّة، تكون في الشعر فقط، وهي في حقيقتها رخصة للشاعر دون الناثر.

فالضرورة من وجهة نظرنا ليست محصورة في الشعر وحده. وهذا ما نخرج به من كلام سيبويه على "كم" بأنّها "لا تُؤخّر فاعلة ولا مفعولة"، وهذا

187 – المرجع السابق 160/2.

يعني بداهة أنّ تقديمها على الفعل العامل فيها ضرورة أملتها طبيعة الكلمة فحسب، ألا وهو كونها من الأسماء التي لها حقّ الصدارة، التي من خصائصها أنّه لا يعمل فيها ما قبلها، وإنّما يعمل فيها ما بعدها؛ ولهذا، فهي فاعلة ومفعولة وظرفاً، مقدمة وجوباً للضرورة، وأمّا حُكم تقديمها في حال كونها مبتدأ، فيتغيّر فقط من كونه جائزاً إلى كونه واجباً؛ نظراً إلى أنّ الأصل في المبتدأ التقدم. وعليه، فإنّ تقديم الفاعل نثراً في : "كم رجلاً أتاك ؟" هو كتقديم الفاعل شعراً في :

صددت فأطولت الصدود وقلّما ❁ **وصالٌ** على طول الصدود يدوم

كلاهما قـُدِّم – عندنا- للضرورة. ولكنّ الضّرورة في البيت الشعري ضرورة خاصة، هي مجرّد رخصة للشاعر، له أنْ يأخذ بها، وله أنْ يدعها . وأمّا في المثال النثري فهي ضرورة عامّة أو مطلقة تكون في الشعر والنثر على حد سواء؛ وذلك لكونها من الألفاظ التي لها حقّ الصدارة.

وإنّما كان الاستفهام له حقّ الصدارة؛ " لأنّه قسم من أقسام الكلام. وكلّ باب من أبواب الكلام فالقياس أنْ يتقدّم أوّله ما يدلّ عليه، كحرف الشرط والاستفهام والنفي والتمني والترجّي والعرض والتنبيه والدعاء والنداء. وإنّما كان كذلك؛ لأنّهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلمه السامع من أوّل الأمر، ليتفرّغ فهمه لما عداه؛ لأنّه لو كان مؤخّراً لجوّز السامع عند سماعه أوّل كلمة أنْ يكون ذلك من كلّ واحد من أقسام الكلام، فبقي في حيرة، واشتغال خاطر"[188].

ونخلص من هذا كلّه إلى القول : إنّ الفاعل يتقدّم على العامل فيه : شعراً ونثراً عند سيبويه للضرورة بنوعيها. وأنّ الضرورة التي ارتبطت عُرفاً بالشعر وحده، ينبغي لها – من وجهة نظرنا- أنْ يُعاد النظر فيها، وأنْ يتمّ توصيفها،

188 – الإيضاح في شرح المفصّل 192/1.

وتحديدها من جديد: بأنّها كلّ ما خرج عن القاعدة، سواء ما كان عنه مندوحة، وذلك في الشعر فقط، أو ما ليس عنه مندوحة، وذلك في الشعر والنثر على حدّ سواء.

ثانياً : الملحوظات والمآخذ على الوراقين والمحقّقين

إنّ هذا النوع من الملحوظات والمآخذ يدور في معظمه حول ما وقع في الكتاب من أخطاء، في ضبط الحركات، أو تحريف في رسم الكلمات، أو عدم قدرة على فهم المقصود من كلام سيبويه . ولذا فإنّنا سنقسّم حديثنا عن هذا النوع من المآخذ إلى نوعين:

الأوّل: الملحوظات المتعلّقة بالشكل

الثاني: الملحوظات المتعلّقة بالمعنى

وفيما يأتي بيان ذلك

أوّلاً: الملحوظات المتعلّقة بالشكل

إنّ الأخطاء المتعلّقة بالشكل على أنواع؛ فمنها ما يتعلّق بالضبط، ومنها ما يتعلّق بالبنية، كتقديم لبعض الحروف على بعض، أو حذف لبعضها، أو تصحيف، أو تحريف. . . وسنعرض فيما يأتي أهمّ ما وقفنا عليه منها:

1- أخطاء الضبط

إنّ أخطاء الضبط على نوعين : فمنها ما يكون في الحركات الإعرابية، ومنها ما يكون في الحركات البنائية (أي البنية الصرفية) . وسنبدأ بأخطاء الضبط الإعرابي، ثم نعقّب بذكر الأخطاء البنائيّة .

أ- أخطاء الضبط الإعرابي

من أخطاء الضبط الإعرابي التي وقفنا عليها في الكتاب نورد الآتي :

1- الخطأ في ضبط كلمة "زيد" الواردة في قول سيبويه : "وتقول عجبت من كسوةٍ زيدٍ أبوه، وعجبت من كسوةِ زيد أباه، إذا حذفت التنوين"[189]. فقد ضبطت الكلمة في الجملة الأولى مجرورة منوَّنة، هكذا: "زيدٍ " مع أنّ المصدر قبلها منوّنٌ أيضاً، وهذا خطأ فاحش ! والعجب كلّ العجب كيف لم يتنبـّه على ذلك مصحّح المطبعة الأميرية؛ الشيخ نصر الهوريني (1921م)[190]، وكذلك محقق الكتاب من بعده ! إذ لا يوجد أي سبب لجرّ "زيد" في الجملة الأولى البتة ؛ ذلك أنّ جرّ الاسم- وكما هو معروف- إنّما يكون بالحرف، أو بالإضافة أو بالتبعية. ولا يوجد شيء من هذه الأشياء ههنا، فكيف جرّ "زيد" إذن؟

إن تنوين المصدر "كُسوةٍ" قبله، يعني بداهة أنّه ليس مضافاً، ولم يتصل بالاسم حرف جرٍ، وليس " زيد " تابعاً لاسم مجرور قبله، فلا وجه – إذن- لجرّه . وعليه فالجرّ لا شكّ في أنّه خطأ في الضبط قد حصل على أيدي الورّاقين، ولم يتنبـّه عليه كلّ من المصحّح والمحقّق، وسيبويه براء من عهدته براءة الذئب من دم يوسف.

ومن ناحية ثانية، فإن سيبويه قد جاء بهاتين الجملتين – ولا فرق بينهما – بنصّ سيبويه نفسه – سوى تنوين المصدر في الأولى، وعدم تنوينه – أي إضافته- في الأخرى، ليبيّن لنا حكم المصدر مع فاعله ومفعوله ؛ منوناً وغير منوّن، وأنّ علاقته بهما تبقى كما هي، وإنْ تغيـّرت الحركة الإعرابية ؛ فإنْ نُوِّن المصدر رفع الفاعل ونصب المفعول، تماماً كالفعل؛ لأنّ المصدر المنوّن بمنزلة: "أنْ والفعل"، فقوله: "عجبت من كسوةٍ" هو بمنزلة قولنا: "عجبت من أنْ كسا". وإنْ أضيف المصدر جرّ ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً. وجاء الآخر على حسب ما يستحقه من الإعراب.

وفي الجملة الأولى : "عجبت من كسوة زيد أبوه" . واضح أنّ (أبوه) هو الفاعل ؛ لرفعه، فيجب أن يكون الاسم الآخَر أيَّ "زيد" هو المفعول به، ولمّا

189 – الكتاب 190/1.

190 – المرجع السابق (الطبعة الأميرية) 98/1.

كان المصدر منوناً وجب نصب "زيد" لا جرّه، وعليه يجب أنْ يكون الضبط هكذا: "عجبت من كسوةٍ زيداً أبوه". ولكنّ مقابلة الجملة الأولى بالأخرى؛ أي عجبت من كسوة زيدٍ أباه"، توضح لنا أنّ "زيد " هو الفاعل ؛ لأنّ الاسم الآخر جاء منصوَباً، فالمصدر– إذن– مضاف إلى فاعله. ولمّا لم يكن بين الجملتين من فرق سوى تنوين المصدر في الأولى، وعدم تنوينه في الأخرى، لزم أنْ تكون علاقة المصدر بالاسمين واحدة، لا تتغير، أي يجب أن يكون "زيد" فاعلاً للمصدر في الجملتين، و"أباه" هو المفعول، وعلى هذا يجب إعادة ضبط الجملة الأولى لتكون منسجمة مع الجملة التي بعدها، فتكونا على النحو الآتي :

"وتقول : عجبت من كسوة زيدٌ أباه، وعجبت من كسوةِ زيدٍ أباه"، وذلك لتبقى علاقة المصدر بالاسمينً بعده واحدة فيهما.

2– **ضبط كلمة "عمرو"** في قول سيبويه : "وما مررت بأحدٍ إلا **عمروٌ** خير من زيد "[191]، هكذا، برفع "عمرو" وجرّ "خير" ! وهذا – للأسف– هو ضبطً الطبعةً الأميرية أيضاً[192]. ولا أدري على أي وجه يمكن أنْ يُخرّج رفع "عمرو" في هذه الجملة ! وعلاوة على الخطأ في الضبط، فإنّي أضيف بأنّ هذه الجملة قد أُقحمت في الكتاب خطأ؛ إذْ لا معنى لوجودها ههنا البتّة؛ ذلك أنّ سيبويه إنّما مثّل بجملتين ليبيّن لنا أنّ المستثنى إذا تقدّم على صفة المستثنى منه في غير الموجب فإنّه يتبع ما قبله؛ رفعاً أو جراً؛ لأنّ تقدّمه على النعت كلا تقدّم؛ لكون النعت مجرّد تتمّة أو تكملة بيانيّة وتوضيحيّة للمنعوت، فهو من وجهة نظره بمنزلة الفضلة[193]. وقد مثّل على حالة الإتباع رفعاً بقوله : ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد"، فأبوك بدل من "أحد"، و"خيرٌ" نعت لأحد، ثم مثّل على الإتباع في حالة الجر بقوله: "وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد "، "فعمرو" ههنا بدل من "أحد" وخير نعت لأحد ً. هذا كلّ مًا أرادً سيبويه ًأنْ

191 – الكتاب 336/2.

192 – المرجع السابق (الطبعة الأميريّة) 372/1.

193 – ينظر: شرح المفصّل 92/2.

يوضّحه، ولذا قال : "فإنْ قلت : ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد ... وما مررت بأحدٍ إلا عمروٍ خير من زيد ، كان الرفع والجر جائزين، وحسُن البدل لأنّك قد شغلت الرافع والجارّ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك"[194].

والذي يقطع بكون هذه الجملة مقحمة في الكتاب شيئان، هما:

الأوّل: أنّ السيرافي شارح الكتاب لم يثبت سوي الجملتين اللتين أشرنا إليهما، وهما:

ما أتاني إلاّ أبوك خيرٌ من زيدٍ

و

ما مررت بأحدٍ إلاّ عمروٍ خيرٍ من زيدٍ[195]

والآخر: هو تمثيل كلّ من الزمخشري، ومن بعده ابن يعيش، اللذين تناولا هذه المسألة، وقدّما نفس الأمثلة التي مثّل بها السيرافي وسيبويه من قبل[196]. فقد بيّن الزمخشري أنّه إذا تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه، فإنّ هناك مذهبين: مذهب سيبويه الذي يرى الاتباع؛ نظراً إلى أنّه لا يكترث بتقدّمه على الصفة، والمذهب الآخر يرى وجوب النصب؛ نظراً إلى أنّ النعت مع المنعوت بمنزلة الكلمة الواحدة، فتقدّم المستثنى على النعت هو بمنزلة التقدّم على المنعوت، أي المستثنى منه. وهذا هو مذهب المازني[197]. وقد شرح ابن يعيش ما أجمله الزمخشريّ، فقال:" . . . مثال ذلك قولك: **ما أتاني أحدٌ إلاّ أبوك خيرٌ من زيدٍ. فقولك: خيرٌ من زيدٍ، وصف لـ:" أحد"؛ المستثنى منه، والأب هو المستثنى، وقد تقدّم على**

194 – الكتاب 336/2.

195 – شرح السيرافي 80/3.

196 – شرح المفصّل 92/2.

197 – المرجع السابق، في المكان نفسه.

الصفة، وأبدلته منه. . . وتقول: ما مررت بأحدٍ إلاّ عمروٍ خيرٍ من زيد. فقولك: "خيرٍ من زيد" نعت "أحد"، و"عمروٍ" مخفوض؛ لأنّه بدل منه"[198].

وعليه، فإنّ المجيء بالجملة الثالثة (وهي الثانية من حيث الترتيب في الكتاب) – علاوة على كون ضبط "عمروٌ" فيها بالرفع لا وجه له البتة، بل هو خطأ فاحشٌ؛ لأنّ ما قبله مجرور جراً حقيقياً؛ لفظاً ومعنى. ولا مجال لإتباع المرفوع للمجرور جرّاً حقيقيّاً- المجيء بهذه الجملة، لا معنى له، ولا داعي إليه البتّة. والذي نراه أنّ هذه الجملة جملة مهجّنة، أُخذ بعضها من الجملة الأولى، وبعضها الآخر من الجملة الأخرى، وأُقحمت على أيدي أحد الشرّاح أو الورّاقين في متن الكتاب إقحاماً لا مسوّغ له؛ إذ لا داعي إليها البتّة، ولذا فإنّ إثباتها في متن الكتاب، وضبطها على هذا النحو خطأ بيّن، ولا بدّ من إسقاطها حتى يستقيم متن الكتاب .

3- **الخطأ في ضبط كلمة "هجر"**

جاء في الكتاب قوله: " وسمعنا مَن يقول : "كجالب التمر إلى هـَجَرَ "يا فتى"[199]، حيث ضُبطت كلمة " هجرَ " بفتحة نيابة عن الكسرة، أي على منع الصرف . وهذا هو- للأسف- ضبط الكلمة في الطبعة الأميرية أيضاً[200].

وضبط الكلمة على هذا النحو خطأ بيـّن ؛ لأنّ كلام سيبويه يقطع قطعاً أنّ الكلمة مجرورة، ومنوّنة، هكذا: "هَجَرٍ"، ودليل ذلك قوله : "وكذلك" هجر "يؤنث ويذكر"[201]. ومعنى كلامه هذا أنّ لـ "هجر" حالتين : التأنيث ومنع الصرف، والتذكير والصرف، ثم استشهد علَى الحالة الأولى؛ أي التأنيث ومنع الصرف بقول الفرزدق (110هـ) :

198 – المرجع السابق، في المكان نفسه.
199 – الكتاب 244/3.
200 – المرجع السابق (الطبعة الأميريّة) 23/2.
201 – المرجع السابق (هارون) 243/3.

منهنّ أيام صدق قد عـُرفت بها ❁ أيّام فارس والأيّام من **هجرا**

ثم عقّب على الشاهد بقوله: "فهذا أنّث"[202]، أي منع صرفها للتأنيث والعلمية، ثم جاء بمثل آخر على التذكير والصرف، وهو قوله: "وسمعنا مَن يقول : "كجالب التمر إلى هجرٍ "يا فتى". وقد ضُبطت في الكتاب –خطأ– بمنع الصرف. ولو لم يكن قصد سيبويه الجر والتنوين ههنا، ما كان هناك أيّ معنى لقوله عقب الشاهد السابق : "فهذا أنّث". إنّ سياق كلام سيبويه يقطع بأنّه جاء بمثالين – كما ذكرنا – أحدهما على التأنيث ومنع الصرف، والآخر على التذكير والصرف. والدليل القاطع على ذلك أمران:

الأوّل : ضبط السيرافي شارح الكتاب لكلمة "هجر"، هكذا: **هجرٍ**، بالجرّ والتنوين[203].

والآخر: وهو الأقوى والأوضح، هو نقل صاحب لسان العرب لهذه العبارة عن مخطوطة صحيحة وسليمة لكتاب سيبويه، جاء فيها: "قال سيبويه : سمعنا مِن العرب مَن يقول : كجالب التمر إلى **هَجَرٍ** يا فتى"[204]. حيث ضُبطت الكلمة بالجر والتنوين، ثم أضاف صاحب اللسان موضحاً أكثر فأكثر، قائلاً : "فقوله: "يا فتى"، مِن كلام العربيّ . وإنّما قال : يا فتى؛ لئلا **يقف على التنوين**، وذلك لأنَّه لو لم يقل له : يا فتى، للزمه أنْ يقول : "كجالب التمر إلى هَجَرْ "، فلم يكن سيبويه يعرف من هذا أنّه مصروف أو غير مصروف"[205]. هذا، وكنّا قد عرضنا لهذه المسألة في مكان آخر، فلتنظر هناك[206].

---

202 – المرجع السابق 244/3.

203 – شرح السيرافي 15/4.

204 – لسان العرب (هجر).

205 – المرجع السابق، في المكان نفسه.

206 – ينظر: "أخطاء الورّاقين والنقلة..." ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 50، 1996م، ص 101-104.

4- ومن الأخطاء الإعرابية الناجمة عن الخطأ الطباعي، ما جاء في الكتاب، وهو قوله : "**فلمْ يريدون**"[207]، حيث رفع الفعل، مع أنّه مسبوق بأداة جزم. والصواب : فلم يريدوا، وقد جاء الفعل صحيحاً في الطبعة الأميرية[208].

ب- الأخطاء المتعلقة بالبنية :

إن هذا النوع من الأخطاء، قد يكون في الحركات البنائية، وقد يكون بتحريف بنية الكلمة أو التركيب، بالقلب أو الزيادة أو الحذف أو التصحيف . وفيما يأتي بيان ذلك.

1- الأخطاء في الحركات البنائية، ومن ذلك:

أ- قوله: "وليس في الكلام مِفْعال"[209]، بكسر الميم. وهذا لا شكّ في أنّه خطأ طباعي صرف؛ ذلك أنّ هذه الصيغة ؛ أي "مِفعال" صيغة قياسية مشهورة من صيغ المبالغة، وصيغ اسم الآلة . وكان سيبويه قد ذكر هذه الصيغة قبل سطرين فقط من عبارته هذه، وذلك حيث قال: "ويكون على "مـفْعال" في الاسم والصفة ؛ فالاسم نحو : منقار ومِصباح، ومِحراب، والصفة نحوَ : مِفساد ومضحاك، ومِصلاح"[210]. وعليه، فإذا لم تكن صيغة "مِفعال" مفقودة في كلام العرب، فإنّ ما أنكر سيبويه وجوده حقيقة هو "مَفْعال" بفتح الميم، لا "مِفْعال" بكسرها. هذا، وقد وردت الصيغة صحيحة الضبط في الطبعة الأميريّة[211].

ب- قوله:" ويكون على: فُعَيْلَ نحو عُلْيَب"[212]. والصواب" فُعْيَل"، وقد ورد البناء صحيحاً في الطبعة الأميريّة[213].

---

207 – الكتاب 417/4.
208 – المرجع السابق (الطبعة الأميرية)397/2.
209 – الكتاب 257/4.
210 – المرجع السابق 256/4.
211 – المرجع السابق (الطبعة الأميريّة) 321/2.
212 – الكتاب 268/4.
213 – السابق (الطبعة الأميريّة) 326/2.

1- الخطأ في هيئة الكلمة أو التركيب

أ- التحريف بالقلب

الخطأ في هيئة الكلمة قد يكون بتغيير مواقع الحروف، أي بالقلب المكاني، وهو في الواقع نوع من التحريف في الصيغة، والمثال البارز على ذلك في الكتاب هو تحريف كلمة "**شِياءة**" **إلى** "**شَيئاء**"، قال في الكتاب : "وكذلك "أشاوى" أصلها "أشايا" كأنّك جمعت عليها "إشاوة"، وكأنّ أصل "إشاوة"، "شَيئاء"، ولكنّهم قلبوا الهمزة قبل الشين، وأبدلوا مكان الياء الواو"[214].

فبحسب ظاهر كلام سيبويه يتّضح أنّ أصل "إشاوة" هو "شَيئاء". ولكنّ مثل هذا الكلام لا يمكن أنْ يصدر عن سيبويه البتّة؛ لأنّه قد نصّ وفي السطر السابق مباشرة للنّصّ المقتبس أعلاه على أنّ "شَيئاء" أصل لـ: "أشياء"، وذلك حيث قال: "وكأنّ أصل أشياء: شيئاء"[215]. فكيف تكون " شيئَاء " أصلاً عنده لكلّ من: "أشياء" و"إشاوة" معاً؟ وللأسف الشديد، فإنّ هذا التحريف قد طال هذه الكلمة في الطبعة الأميرية أيضاً[216].

ونقول- مرة أخرى-: إنّ القول بأنّ "شيئاء" أصل لـ "إشاوة"، لا يصح البتة عن سيبويه، ولا عن غيره؛ ذلك أنّنا لو قمنا بإجراء التَغييرات التي ذكرها سيبويه على "شيئاء" المزعومة هذه ما حصلنا على "إشاوة"؛ فتقديم الهمزة على الشين، وقلب الياء واواً سيؤدي إلى " أشواء"، ولو فرضنا أنّ المقصود هو الهمزة الأخيرة، فإنّنا إذا قدّمناها، وقلبنا الياء واواً لحصلنا على "أشوأى"، وفي كلتا الحالتين لا نحصل على "إشاوة". وعليه فلا بدّ أنْ يكون ما قصده سيبويه هو كلمة أخرى غير" شيئاء". ولا شكّ أيضاً في أنّ هذا كلّه من أخطاء النسّاخ

214 – الكتاب 4/380-381.
215 – المرجع السابق 4/380.
216 – المرجع السابق (الطبعة الأميرية) 2/380.

والورّاقين، ولم يتنبـّه عليه- للأسف- كلّ من مصحّح المطبعة الأميرية، ومحقـّق الكتاب .

ولكنْ إذا لم تكن " شيئاء " أصلاً لـ " إشاوة "، فما الأصل الصحيح الذي قصده سيبويه ؟ والجواب : هو أنّ الأَصل الذي قصده سيبويه– حقيقة– هو " **شِياءة** " . والدليل القاطع على ذلك شيئان، هما:

الأوّل: هو كلام السيرافي، شارح الكتاب، الذي جاء فيه:" فزعم سيبويه أنّ" إشاوة" أصلها "شياءة"؛ لأنّ عين الفعل من " شيء" ياء، ولامه همزة، فإذا بنينا منه " فِعالة"، مثل: " هِراوة" صار: شياءة[217].

والآخر: هو كلام الرضي الإستراباذي على هذه الكلمة نفسها، قال في شرح الشافية: " وقال سيبويه : أشاوى جمع إشاوة في التقدير، فيكون – إذنْ – مثل : إداوة وأداوى، كأنّه بنى من " شيء " " شِياءة "، ثم قُدّمت اللام إلى موضع الفاء، وأُخـّرت العين إلى موضع اللام، فصارت " إشاية"، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس، كما في " جِباوة "، ثم جُمع على " أشاوى "، كإداوة وأداوى"[218]. هذا، وكنا –في الواقع– قد عرضنا لهذه الكلمة في مكان آخر فلتُنظر هناك[219].

ب– التحريف بالزيادة، ويمثّله:

زيادة الهمزة، وذلك في قوله: "قالوا: أرجل ورجال"[220]، والصواب: هو "رجل"، وقد وردت الكلمة صحيحة في الطبعة الأميريّة[221].

---

217 – شرح السيرافي 294/5.

218 – شرح الشافية 31/1.

219 – ينظر : تعقيب على بحث "الخليل بن أحمد والكتاب، مجلّة اللسان العربي، العدد 49 (2000م)، ص89.

220 – الكتاب 573/3.

221 – السابق (الطبعة الأميريّة) 205/2، 179.

ت- التحريف بالحذف

التحريف بالحذف قد يكون بحذف حرف معنى، أو حرف مبنى .

1- حذف حرف معنى

فمن ذلك حذف واو العطف في قوله : "وإنّما كثر "الفـَعال" في هذا كراهة الياءات مع الكسرة، **الواوات** مع الضمة "[222]. والصواب : والواوات ...

وكذلك حذف واو العطف في قوله : "... وملوم **مليم**"[223]. والصواب : وملوم ومليم.

2- حذف حرف مبنى، ومن أمثلة ذلك :

- حذف همزة الوصل في قوله :" ولأنّ تلك **لمعاني** لا تقع ههنا"[224]. والصواب : المعاني. وإسقاط همزة الوصل ههنا، قد يترتّب عليه وجود خطأ آخر، ألا وهو الاعتقاد بوجود خطأ نحوي، إذْ قد يُظنّ أنّ الكلمة مكوّنة من جارّ ومجرور، وأنّ الصحيح في كتابتها ينبغي له أنْ يكون: لمعانٍ.

- حذف الألف من "إذا" في قوله : "أما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا إذ كان الحرفان متحركين"[225]. والصواب هو : إذا كان الحرفان[226].

ث – التحريف بالتصحيف، ومن الأمثلة على ذلك:

1- التصحيف في كلمة : "الذنّب" في قوله: "والصفة نحو: **الذنّب** والإمّعة **والهيّخ**. وبعض العرب يقول: دِنّبة"[227]. فهي تصحيف الدنّب، بالدال

222 – الكتاب 47/4.
223 – السابق 348/4.
224 – الكتاب 41/3.
225 – المرجع السابق 530/3، والطبعة الأميرية 158/2.
226 – ينظر ضبط الشيخ عضيمة، لهذه الكلمة نقلاً عن سيبويه (المقتضب 184/1 الهامش رقم 1).
227 – الكتاب، 276/4.

لا الذال، كما يوضح ذلك قوله في آخر العبارة. هذا، وقد وردت الكلمة سليمة، غير مصحّفة في الطبعة الأميريّة[228].

2- التصحيف في كلمة: " الهيّخ" في العبارة السابقة في كلّ من الكتاب، والطبعة الأميريّة[229]، على حدّ سواء، والصواب: الهيّج[230]، بالجيم لا الخاء، من الهياج؛ لأنّ المقصود به هو الجمل الهائج. وقد نصّ أحد كبار اللغويّين على أنّ "الهيّخ"- بالخاء- خطأ[231].

3- من هذا القبيل أيضاً تصحيف الظاء في قوله:" و**الطاء** والثاء والذال أخوات الطاء والدال والتاء..." [232]. والصواب كما هو ظاهر: والظاء .

4- ومنه، قوله: " أدركته علّة لا **نقع** في كلامهم"[233]. والصواب: لا تقع، بالتاء.

ومما لا شك فيه أنّ كلّ مظاهر التصحيف، والتحريف - سواء أكان ذلك بالزيادة أم بالحذف؛ حذف حرف معنى، أو حذف حرف مبنى- ما هي إلاّ أخطاء طباعية التي لم تستدرك، ولم تُصحّح .

ثانياً: **الأخطاء المتعلّقة بالمعنى**

والمثال البارز على ذلك ما ذهب إليه محقق الكتاب، من أنّ الجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين هما عند سيبويه صوت واحد[234].

وفي الحقيقة، إنّ عزو هذا الحكم إلى سيبويه خطأ فاحش، ناجم – لا شكّ- عن سهو أو سوء فهم المحقّق لكلام سيبويه ليس غير؛ ذلك أنّ هذين

228 – السابق(الطبعة الأميريّة) 329/2.
229 – الكتاب 276/4، 308.
230 – شرح السيرافي 171/5.
231 – لسان العرب (هيج).
232 – الكتاب 464/4.
233 – الكتاب 398/4، و(الطبعة الأميريّة) 388/2.
234 – المرجع السابق 432/4 الهامش رقم 3.

صوتان مختلفان تماماً؛ فالجيم التي كالكاف هي ما يعرف في الاصطلاح بجيم القاهرة، التي تقابل الصوت الغربي "g" في كلمة "go"، والتي هي في حقيقتها النظير المجهور للكاف العربية الفصيحة . وأمّا الجيم التي كالشين فهي الجيم السورية شديدة التعطيش "j" التي تمثّل الجزء الثاني من نطق الجيم العربية الفصيحة "dj"، والتي تقابل الصامت الأخير في كلمة: "rouge" (روچ) الفرنسية، التي هي النظير المجهور للشين العربية . وعلى هذا فهما صوتان شتّان ما هما ! أمّا الصوتان اللذان يعدّهما سيبويه حقيقة صوتاً واحداً، فهما : الجيم التي كالكاف، والكاف التي كالجيم، قال أبو حيّان : "... وفروع تُستقبح، وهي كاف كجيم، فرع عن الكاف الخالصة ... وجيم ككاف، فرع عن الجيم الخالصة .. وعدّ سيبويه هذا حرفاً واحداً ؛ لأنّ النطق لا يختلف "[235].

وبعد، فهذه جملة المآخذ والملحوظات التي قُدّر لنا الوقوف عليها في "الكتاب"؛ تأليفاً ونسخاً وتحقيقا. ولعلّ هناك ملحوظات وهنات أُخرى تنتظر من يبرزها، ويعالجها من المهتمّين والغيورين . والشيء الّذي نحبّ أنْ نؤكّده ههنا، هو أنّ هذا البحث لم يكن الغرض منه أبداً التشهير بالكتاب، ولا الانتقاص من قدر صاحبه، ولا التقليل من جهد محقّقه، وإنّما كان الدافع إلى ذلك – كما سبق أنْ ذكرنا – أمرين اثنين، هما:

1- الحرص على الحقيقة العلمية في المقام الأول .

2- الغيرة على هذا الكتاب، الذي لا غنى لأيّ لغويّ عنه؛ فقد كان، وما زال، وسيبقى، قِبلة الباحثين والدارسين، ونبراس اللغويين أجمعين؛ منه يستمدّون إلهامهم، ومنه يقتبسون أفكارهم، ومنه يستنبطون أنظارهم . ألا فأنعم به من كتاب نحوٍ لا نظير له، ولا يُبارى ! وأكرم بصاحبه من إمام، لا يشقّ له غبار، ولا يجارى !

235 – ارتشاف الضرب 14/1.

المصادر والمراجع

1- إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، دار الكتاب الإسلامي، ط2، القاهرة، 1992م.

2- الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، دار الفكر، ط3، دمشق، 1964م.

3- الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمّد، **أسرار العربية**، تحقيق: محمّد بهجة البيطار، منشورات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م.

4- أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغويّة**، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط5، القاهرة، 1975م.

5- أيّوب، عبد الرحمن، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، د.ت.

6- برجشتراسر، جوتلف، **التطوّر النحوي للغة العربيّة**، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة الرفاعي بالرياض، 1982م.

7- بروكلمان، كارل، **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة مجموعة من اللغويين بإشراف محمود حجازي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1993م.

8- بشر، كمال، **علم الأصوات**، **دار** غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.

9- البغدادي، عبد القادر، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط2، القاهرة، 1979م.

10- أبو البقاء الكفوي، أيّوب بن موسى، **الكليّات**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمّد المصري، مؤسّسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985م.

11- الجمل،محمّد أحمد، **الوجوه البلاغيّة في توجيه القراءات القرآنيّة المتواترة**، دار الفرقان للنشر والتوزيع،ط1، عَمّان، 2009م.

12- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق:محمّد علي النجّار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، بيروت، د.ت.

- **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1954م.

13- ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان، **الإيضاح في شرح المفصّل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشئون الدينيّة، بغداد، 1983م.

14- حفني ناصف، **تاريخ الأدب العربي، أو حياة اللغة العربية**، مطبوعات جامعة القاهرة، ط3، القاهرة، 1973م.

15- أبو حيّان التوحيدي، علي بن محمّد، **الإمتاع والمؤانسة**، تصحيح وضبط وشرح: أحمد أمين، وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.

16- أبو حيّان، أثير الدين، محمّد بن يوسف،

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان، ومراجعة رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1998م

- **البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 2001م.

17- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين، **مختصر في شواذّ القرآن**، تحقيق: برجشتراسر، دار الهجرة، القاهرة، د.ت،

18- ابن خلّكان،أبو العبّاس، أحمد بن محمّد، **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، 1973م.

19-الرضي الإستراباذي، محمّد بن الحسن، **شرح الشافية**، تحقيق: محمّد نور الحسن وزميليه، دار المكتبة العلميّة،ط2، بيروت، 1975م

- **شرح الكافية**، شرح وتصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط1، بنغازي، 1978م

20- ابن السراج، أبو بكر، محمّد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985م

21-سوسير، فردينان، **دروس في الألسنية العامة**، ترجمة: صالح القرمادي وزملائه، الدار العربيّة للكتاب، طرابلس، 1985م

22- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، والهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1966- 1975

- الكتاب، المطبعة الأميريّة الكبرى، ط1، القاهرة، 1316هـ

23- السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبدالله،

- **أخبار النحويّين البصريّين**، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط1، القاهرة، 1985م

- **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 2008م

24- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق:عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985م،

25-الشايب، فوزي حسن، **أخطاء الورّاقين والنقلة، وأثر ذلك في تشويه النصوص**، مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد 50، عمّان، 1996م

- **"تعقيب على بحث " الخليل بن أحمد والكتاب""** مجلّة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد 49، الرباط، 2000م

- **قراءات وأصوات**، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، 2012م

- **محاضرات في اللسانيّات**، وزارة الثقافة، ط1، عمّان، 1999م

26- أبو الطيّب اللغوي، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت

27- عابدين، عبد المجيد، **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، القاهرة، 1951م

28 - عبد التوّاب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت

29-ابن فارس، أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1977م

30- الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: محمّد علي النجّار ويوسف نجاتي، عالم الكتب، ط2، بيروت، 1980م

31- فك، يوهان، **العربية**، ترجمة: عبد الحليم النجّار، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1951م

32- فليش، هنري، **العربية الفصحى**، ترجمة : عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكيّة، ط1، بيروت، 1966م

33- الفيروز آبادي، مجد الدين محمّد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، إشراف: محمّد نعيم العرقسوسي، ط3، بيروت، 1993م

34- ابن مالك، محمّد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1990م

35- المبارك، محمّد، **فقه اللغة وخصائص العربيّة**، دار الفكر، ط6، بيروت، 1975م

36- المبرّد، أبو العبّاس، محمّد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت

37- مصلوح، سعد، **دراسة السمع والكلام**، عالم الكتب، القاهرة، 1980م

38- مكّي بن أبي طالب القيسي، **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، تحقيق: أحمد حسن فرحان، دار الكتب العربيّة، دمشق، 1973م

39- ابن منظور، محمّد بن مكرّم، **لسان العرب**، تحقيق: أمين محمّد عبد الوهاب، ومحمّد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ط2، ومؤسّسة التاريخ العربي، بيروت، 1997م

40- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمّد، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3، بيروت، 1972م

41- ابن النديم، محمّد بن إسحق، **الفهرست**، دارالمعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت

42- ابن هشام، أبو محمّد عبدالله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، مراجعة : سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1969م

43- ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1980م

44-ابن يعيش، موفّق الدين، يعيش بن علي، **شرح المفصّل**، مكتبة المتنبّي/ القاهرة، وعالم الكتب/ بيروت، د.ت

45- Jones. D. An out line of English phonetics,Cambridge university press, Cambridge, 5th printing, 1983